دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة : دراسة ميدانية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	إبراهيم، غادة أحمد نبيل
المجلد/العدد:	مج20, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	أبريل
الصفحات:	1045 - 1140
رقم MD:	753902
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	محاسبة التكاليف ، الإفصاح المحاسبي ، المعايير الدولية ، القوائم المالية ، الشفافية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/753902

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة-دراسة ميدانية

الدكتورة

غادة أحمد نبيل إبراهيم

مدرس بكلية الإدارة والاقتصاد

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة المعادلة

(دراسة ميدانية)

د/ غادة أحمد نبيل إبراهيم

مدرس بكلية الإدارة والاقتصاد

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

مقدمة:

اتجه الفكر المحاسبي خلال السنوات الماضية إلى الاهتمام باستخدام القيمة العادلة في الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح وذلك لأسباب عديدة من أهمها توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية وقد أشار تقرير هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية الصادر في 2008 أن القيمة العادلة تزيد من شفافية القوائم المالية وهو ما يعد شيئا جديدا للمستثمرين وبما أن القيمة العادلة هي التي يجب أن يعمل بها فلذلك يجب تحسينها لإنتاج المزيد من الشفافية وقد أحدث الاتجاه نحو القيمة العادلة ثورة في الفكر المحاسبي بعد فترة طويلة استمرت لمدة تزيد عن ستين عاما من الاستقرار على مفهوم التكلفة التاريخية واستخدامه كأساس للقياس والإفصاح والاعتراف المحاسبي ونظرا لأن نموذج التكلفة التاريخية لا يأخذ القيم الجارية في الحسبان وبالتالي لا يعبر عن القيمة الحقيقية في توقيت إعداد القوائم المالية لذلك اتجه مجلس معايير المحاسبة الأمريكي في الاهتمام بالقيمة العادلة وإصدار المعيار رقم (157) بعنوان اختيار

القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات. وأشار الـــ FASB إلى أنه يسعى إلى الاعتراف بجميع الأصول والالتزامات في القوائم المالية على أساس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية لأنها تعكس الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي للوحدة المحاسبية.

كما قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس والذي أثار قضايا محاسبية متعددة من خلال القيمة العادلة كأساس للتسجيل في الدفاتر وأصبح التوجه العام هو استخدام القيمة العادلة ثم صدر المعيار الدولي رقم (40) الخاص بالاستثمار العقاري وقامت اللجنة بإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS حيث أصدر المعيار (7) IFRS بعنوان الأدوات المالية: الإفصاح، ثم المعيار (9) IFRS الأدوات المالية والمعيار (13) IFRS الخاص بقياس القيمة العادلة كما اهتمت مصر بالقيمة العادلة كأداة للتقييم وأصدرت المعيار رقم (25) بعنوان الأدوات المالية– العرض الذي يتفق مع المعيار (32) IAS ثم صدر المعيار (26) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس الذي يتفق مع المعيار (39) Ias وفي عام 2015 صدر المعيار المصري رقم (45) بعنوان قياس القيمة العادلة والذي جاء مطابقا مع المعيار (13) IFRS. وقد تم البدء في تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في العديد من المنشآت ونتج عن هذا التطبيق مشكلات متعددة في الاعتراف والقياس والإفصاح، وعن تتبع الفكر المحاسبي يلاحظ أن هناك من يؤيد استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة (محمد زيدان، 2016) بما تهدف إليه من تحسين جودة المعلومات المحاسبية حتى تمكن القوائم والتقارير المالية من توفير المعلومات المناسبة في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية للمنشآت فهي تعكس حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية في حين ينتقد آخرون بشدة استخدام محاسبة القيمة العادلة كعامل سلبي ومن هذا المنطلق تأتي فكرة هذا

البحث ليتناول موضوع المحاسبة عن القيمة العادلة في إطار المعايير المحاسبية التي تناولتها وما ينتج عنها من مشكلات ووضع آليات للحد من تلك المشكلات عند تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة.

مشكلة البحث:

نظرات لتزايد اهتمام المنظمات المهنية في السنوات الأخيرة بمفهوم القيمة العادلة وإصدار مجموعة من المعايير المحاسبية المصرية التي تؤيد الاتجاه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة فقد تم التطبيق العملي لمحاسبة القيمة العادلة اعتبارا من 2007/1/1 وأدى هذا التطبيق إلى تفاقم المشكلات نتيجة وجود العديد من الحالات التي تتضمن أصولا يصعب تقديرها في حالة عدم وجود سوق نشطة وبالتالي يكون التقرير عن تلك القيمة في القوائم المالية عرضه للغش والتلاعب، كما أن محاسبة القيمة العادلة تسمح بالتلاعب في أرقام الربح لسهولة تغيير بعض الافتراضات التي تقوم عليها قياسات القيمة العادلة كما أنها تسمح للإدارة باستخدام أساليب المحاسبة الابتكارية طبقا لأهدافها ودوافعها (ناصر نور الدين، 2008، ص 475).

وتعد أحد المشكلات الرئيسية هي عدم الدراية الكافية في استخدام المعايير في التعرف على المشكلات الأساسية المتعلقة بالأصول وآليات الحل وبالتالي عدم القدرة على جمع المعلومات المتعلقة بحل تلك المشكلات (محمد زيدان، 2016) كما تنتج مشكلات متعددة يرجع أسبابها إلى إساءة استخدام معايير المحاسبة عن القيمة العادلة من جانب الإدارة وعدم التزامها بالدليل الاسترشادي الذي وضعه مجلس معايير المحاسبة الدولية وبالرغم صدور العديد من المعايير التي تنادي بتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة لتحديد أساس للقياس لا يعتمد على التكلفة التاريخية وتقليل خطر التلاعب إلى أدنى حد ممكن في القياس والتأكيد على مبدأ الملاءمة والتمثيل السابق في المعلومات المحاسبية الناتجة عن قياس القيمة العادلة إلا أنه لم يتم التوصل إلى هذا الهدف حتى الآن في المعايير لوجود الكثير من الاختلافات بين

المعايير في قياس القيمة العادلة (Dana, 2013, p152)، وللتغلب على تلك المشكلات سوف يتناول البحث مجموعة من الآليات المقترحة التي يمكن استخدامها بشكل دقيق.

أهداف البحث:

الهدف الرئيسي هو اقتراح مجموعة من الآليات التي يمكن استخدامها لحل مشكلات الاعتراف والقياس والإفصاح في ضوء معايير المحاسبة عن القيمة العادلة من خلال ما يلي:

1. بيان مدى أهمية الاستخدام المحاسبة عن القيمة العادلة في توفير معلومات مالية تتسم بالملائمة والتمثيل السابق للقوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات.
2. تحليلا مدى الاختلافات حول تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وما ينتج عنها من مشكلات.
3. اختبار مدى التباين حول الآليات المقترحة لحل مشكلات الاعتراف والقياس والإفصاح في ضوء معايير المحاسبة عن القيمة العادلة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من جانبين أساسيين:

- **الأهمية العلمية:**

إن الاعتماد على القياس باستخدام القيمة العادلة يؤدي إلى توفير الملائمة والمصداقية في التقارير المالية مما يستلزم ضرورة دراسة المشكلات التي تنتج عنها ووضع آليات مقترحة لحل تلك المشكلات.

ولا تزال هناك حاجة ماسة لدراسات تحليلية وتطبيقية لمحاسبة القيمة العادلة في إطار تطوير المعايير المحاسبية وفي ضوء الدراسات السابقة.

- **الأهمية العملية:**

تظهر الأهمية العملية في هذا البحث في مساعدة الشركات في تطبيق نموذج القيمة العادلة بطرق وآليات تعمل على الحد من المشكلات مما يساهم في زيادة جودة التقارير المالية وكسب ثقة المستخدمين في تلك التقارير.

فروض البحث:

1. لا توجد علاقة بين استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة وتوفير معلومات مالية محاسبية تتسم بالملائمة والتمثيل الصادق للقوائم المالية وتساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات.
2. لا توجد علاقة بين تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وزيادة ممارسات المحاسبة الابتكارية.
3. لا توجد علاقة بين الآليات المقترحة لتطبيق نموذج القيمة العادلة والحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية.

المنهج العلمي للبحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي، حيث سيتم استقراء العديد من الدراسات السابقة التي تناولت معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وعلاقتها بممارسات المحاسبة الابتكارية وأثر المحاسبة عن القيمة العادلة على زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية.

كما سيتم استخدام المنهج الاستنباطي لاستنباط نتائج الدراسة الميدانية على عينة الدراسة من خلال اختبار فروض البحث.

حدود البحث:

في ضوء مشكلة وأهداف البحث تقتصر الدراسة على ما يلي:

- استخدام مجموعة من الآليات لحل المشكلات المتعلقة باستخدام القيمة العادلة دون غيرها.

- اعتمدت الباحثة في الدراسة الميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية وبذلك لا تدخل المؤسسات المالية الأخرى المسجلة وغير المسجلة في العينة.
- كما اهتم البحث بالمعايير المحاسبية التي تضمنت استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس ولم تتناول المعايير المحاسبية الأخرى.

خطة البحث:

لتحقيق الهدف الرئيسي للبحث، يتم تقسيمه إلى خمسة مباحث:

تناول الأول عرض مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وحدوده وفروضه أما الثاني فتناول الإطار العام للمحاسبة عن القيمة العادلة من خلال الدراسات السابقة التي تضمنت تعريف ومداخل وأساليب القياس المحاسبي للقيمة العادلة بينما تناول الثالث أسس اختيار أساليب قياس القيمة العادلة الملائمة من خلال تحليل القياس والاعتراف بالقيمة العادلة في المعايير المحاسبية وعلاقاتها بالمشاكل الناتجة عنها ثم عرض الرابع آليات مقترحة تساعد على الحد من المشكلات الناتجة عن التوسع في تطبيق معايير القيمة العادلة، أما الخامس فقد تناول الدراسة الميدانية لتقييم الآليات المقترحة في الحد من المشكلات الناتجة عن توسيع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة وانتهت الدراسة إلى عرض مجموعة من النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

ناقشت العديد من الدراسات دور المحاسبة عن القيمة العادلة في إحداث الأزمات المالية نتيجة استخدام المعيار المحاسبي الأمريكي رقم FASB 157 الذي ساهم في تضخيم قيم العقارات وبالتالي قيم القروض العقارية الممنوحة من البنوك الإستثمارية وما نتج عنها من تضخيم لقيم السندات العقارية وتزايد خسائر الائتمانية وقد عارض البعض الآخر تلك الدعوة مستندين إلى أن استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة لم يكن السبب في حدوث الأزمات العالمية إلا أن هناك عوامل أخرى هي السبب في إحداث تلك الأزمة وأهمها إساءة استخدام القيمة العادلة وأن تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة قد ساهم في الكشف عن الأزمات ونتيجة لذلك تزايد اهتمام المنظمات المهنية والبحوث التطبيقية باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس وفيما يلي الدراسات السابقة المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة (الاعتراف، القياس، العرض، الإفصاح) وهو ما سوف تتناوله الباحثة في هذا المبحث.

1. دراسة (Landsman, 2006) بعنوان "Fair Value accounting for financial instruments: some implications for bank regulation":

وأوضحت الدراسة المشاكل المرتبطة باستخدام القيمة العادلة كأساس لتقييم المنافع والتكاليف واستعرضت هذه الدراسة بعض المعايير التي أصدرتها العديد من الدول والتي تطالب بإعداد قائمة المركز المالي والتغيرات في قائمة الدخل باستخدام القيمة العادلة وأشارت الدراسة إلى الجهود التي بذلت من كلا من FASB, IASB, SEC من خلال القيام بورشة عمل مشتركة لاختبار مدى إمكانية استخدام القيمة العادلة لتقييم جميع الأصول والالتزامات في القوائم المالية وقد أعدت هيئة سوق الأوراق المالية SEC, 2005 تقرير للكونجرس تحدد مدى أهمية استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة.

أولا: استخدام محاسبة القيمة العادلة يساعد في الكشف عن فرص الإدارة في إدارة الأرباح عن طريق الحد من استخدام توريق الأصول كوسيلة لتحقيق الأرباح.

ثانيا: أن محاسبة القيمة العادلة تعمل على إعداد التقارير المالية بطريقة أسهل وبعيدة عن التعقيد، كما أشار تقرير هيئة سوق الأوراق المالية إلى وجود بعض الصعوبات التي تصاحب تطبيق محاسبة القيمة العادلة وهي مدى إمكانية قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها وخاصة في حالة تداول الأوراق المالية في سوق غير النشط قد يؤدي إلى ممارسات ابتكارية من خلال تقييم تلك الأدوات من جانب الإدارة بما يحقق مصالحها وأهدافها الخاصة.

وكانت أهم نتائج الدراسة هي أن هناك العديد من الإصدارات FASB, IASB تشجع وتنادي بضرورة إتباع محاسبة القيمة العادلة، وأنه يجب تحديد إلى أي مدى يسمح للمديرين باستخدام المعلومات الخاصة في تقدير القيمة العادلة مع تقليل التلاعب في نموذج المدخلات لإدارة الدخل، كما تلعب الاختلافات بين الدول دورا هاما في تحديد فعالية استخدام نموذج القيمة العادلة عند إعداد التقارير المالية في كل بلد عن الأخرى.

2. دراسة (Benston, 2008) بعنوان "The Shortcoming of fair- value Accounting Described in SFAS 157":

تناولت الدراسة تحليل للمعيار الأمريكي (FASB 157) لشرح كيفية قياس القيمة العادلة وتوصلت الدراسة إلى أن FASB لم تستطع التغلب على مشكلات استخدام مقياس القيمة العادلة وأن من أهم هذه المشاكل أن القيمة العادلة الناتجة عن أسواق غير حقيقية ينتج عنها أسعار خيالية ناتجة عن تقديرات شخصية وفي هذه الحالة يمكن استخدام مقاييس أخرى للقيمة العادلة مثل قيمة الإحلال

والتكلفة الاستبدالية وأوضحت الدراسة أن القيمة العادلة بخلاف المستوى الأول الذي يعتمد على وجود سوق كفء يمكن المديرين المستفيدين من التلاعب في الأسعار وقد يصعب على المراجعين التحقق منها.

3. دراسة (Trussel and Rose, 2009) بعنوان "Fair Value accounting and the current financial crisis":

أكدت هذه الدراسة على ضرورة الاستمرار في استخدام محاسبة القيمة العادلة وأنه ليس هناك علاقة بين معيار القيمة العادلة وحدوث الأزمة المالية وأن الانتقادات التي وجهت إلى المعيار الأمريكي FASB 157 مبالغ فيها وقد أرجع هذه الأزمة إلى الضغوط الحكومية وتعقد الأدوات المالية المستخدمة وقد أكد على أن القيمة العادلة لها دور في جعل معلومات القوائم المالية تتمتع بشفافية.

4. دراسة (Laux and Leuz, 2009) بعنوان "The Crisis of Faur Value Accounting: Making Sense of the recent debate":

أوضحت الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة ليست هي السبب في حدوث الأزمات المالية كما أن استخدام مدخل التكلفة التاريخية لا يساهم في حل مشاكل المحاسبة من القيمة العادلة فمدخل التكلفة التاريخية يعاني من أوجه القصور سواء في القياس أو الإفصاح المحاسبي وأن قيمة الأصول التي تحدد لشركة ما طبقا لأسلوب التكلفة التاريخية لا تعادل القيمة السوقية لها نتيجة تجاهلها مجموعة من العوامل ذات أثر كبير في تحديد القيمة وهي التضخم والتقادم وتشير الدراسة أنه على الرغم من أن هناك أيضا مشاكل خاصة بالقيمة السوقية للأصول وذلك لتأثر القيم السوقية بالمؤشرات السلوكية إلا أنها تعد الأفضل حتى إذا كانت الأسواق غير نشطة مع الإكثار من الإفصاحات الإضافية التي لا تتعارض مع محاسبة القيمة العادلة التي تؤيد توفير المعلومات الإضافية أو الإفصاح عنها.

5. دراسة (سيد عبد الفتاح، 2009) بعنوان تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية:

هدف الدراسة تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية وذلك في ضوء الاتجاهات الأخيرة نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية في كثير من القوائم المالية وخلصت الدراسة إلى أن استخدام القيمة العادلة كأساس للتقييم ليس هو السبب في ممارسة الإدارة للمحاسبة الابتكارية إنما سوء استخدام هذا المقياس يؤدي إلى ممارسات ابتكارية تتيح الحرية والمرونة عند تطبيق في اختيار مداخل قياس القيمة العادلة واستخدام التقديرات والافتراضات والتغيير الجوهري في حقيقة البيانات بهدف تقديم قوائم مالية غير حقيقية من أجل أهداف ودوافع الإدارة.

6. دراسة (محمود عبد الفتاح، 2012) بعنوان دراسة العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية:

وتناولت الدراسة أهم العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة للأصول وتعريف الإصدارات المحاسبية التي تثبت القياس باستخدام القيمة العادلة. ودور المنظمات المهنية في سرعة إجراء التعديلات في الإصدارات المحاسبية حول قياس القيمة العادلة لمسايرة التقلبات التي تمر بها الأسواق المالية العالمية.

وأوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة كما توصلت إلى أن المخاطر المالية من أهم العوامل التي تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة.

7. دراسة (عبد الرحمن عبد الفتاح 2013) بعنوان "دراسة تحليلية لأثر العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات":

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العاجلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية للحد من الآثار السلبية للأزمة العالمية وذلك بدراسة مدى علاقة معايير المحاسبة عن القيمة العادلة على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ومن ثم على جودة التقارير المالية وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أكدت المنظمات المهيئة وكذلك الدراسة الميدانية أن معايير القيمة العادلة ليست لها علاقة بحدوث الأزمة المالية العالمية وإنما هي الأداة التي أظهرت عيوب ومساوئ الإدارة وخاصة الإدارة الائتمانية بالبنوك.
- عدم جودة المعلومات التي يعتمد عليها في استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة يعد المشكلة الرئيسية وليست في القيمة العادلة كنموذج للقياس مما يعطي الفرصة للشركات للاعتماد على الحكم الشخصي وممارسات الأساليب الابتكارية للتضليل والتلاعب.
- أن معلومات المحاسبة عن القيمة العادلة تحقق خاصيتي الملاءمة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية أكثر من معلومات التكلفة التاريخية وبالتالي فهي أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات ومستخدمي القوائم المالية.

8. دراسة (Dana, 2013) بعنوان "Developments in Fair Value Measurments: Some IFRS 13 View":

وقد تناولت الدراسة تحليل لأثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (13) IFRS على قياس القيمة العادلة وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار (13) IFRS يؤدي إلى زيادة الحيادية والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية التي تؤثر على متخذي القرارات ولكن الموثوقية والقابلية للتحقق من المعلومات في حالة عدم وجود سوق نشط هي قضية مستمرة، ولا بد من تحديد التسلسل الهرمي لمستويات القياس

لمنع سوء استخدام حرية اختيار بدائل القياس وبالتالي منع التلاعب بالأرباح كما توصلت الدراسة إلى أن استخدام قياس القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي باستخدام سعر الخروج هو خطأ وخطر.

9. دراسة Beng Wee Goh بعنوان "Market pricing of banks fair value assets reported under SFAS 157 since the 2008 financial crisis" (2015):

اهتمت هذه الدراسة بتحليل كيف يقوم المستثمر بتقدير القيمة العادلة للأصول التي تندرج تحت المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة في حالة تغيب السوق النشطة وذلك في الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية.

وتوصلت الدراسة إلى أن في الفترة ما بين عامي 2008، 2011 كان هناك مبالغة في تقييم هذه الأصول بأقل من قيمتها وتفاوت ما بين التقييمات المختلفة ولكن بمرور الوقت استقرت الأوضاع في سوق الأوراق المالية وخفت حدة التفاوت في التقييمات.

10. دراسة (يحيى أبو طالب، 2015) بعنوان "القيمة العادلة بين الليل والنهار":

تناولت هذه الدراسة تعريف مفهوم القيمة العادلة وعرض إيجابيات وسلبيات تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مفهوم القيمة العادلة يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لأنها تقدم قوائم مالية أكثر واقعية وتتفادى عيوب التكلفة التاريخية من أخطاء ناتجة عن مرور الوقت وأخطاء ناتجة عن التمسك بثبات قيمة وحدة النقد، ولكنها في نفس الوقت تفتقر الموثوقية وتعطي فرصة للتلاعب في قياس قيم الأصول والالتزامات نتيجة اعتمادها على التقديرات الشخصية كما أنها تواجهها بعض المشكلات في قياس الاستثمارات طويلة الأجل والأصول الثابتة نتيجة عدم توافر المعلومات

الكافية لأسعار السوق وعدم توافر شرط السوق النشط كما أضافت الدراسة أنه في حالة توثيق القيمة العادلة بمستندات مؤيدة لهذه القيمة فسوف ترتقي إلى التقييم بالتكلفة الفعلية.

تستخلص الباحثة من خلال عرض الدراسات السابقة إلى ما يلي:

- اهتمام المنظمات المهيمنة والجهات التشريعية اهتماما ملحوظا بموضوع المحاسبة عن القيمة العادلة رغم أن هناك جدلا بين معارض ومؤيد لتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة إلا أن استقراء الدراسات السابقة يشير إلى أن هناك اتفاقا على أنه يصعب القول أن المحاسبة عن القيمة العادلة هي السبب في حدوث الأزمات المالية أو هي السبب في ممارسات المحاسبة الابتكارية وإنما التطبيق السيئ لمحاسبة القيمة العادلة له دور بارز في هذه الممارسات.
- ركزت العديد من الدراسات على المقارنة بين استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة وبين نموذج التكلفة التاريخية وانتهت إلى أن استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة كأسلوب لتقييم الأصول يكون أكثر فاعلية من نموذج التكلفة التاريخية وأن معلومات المحاسبة من القيمة العادلة تحقق خاصيتي الملاءمة والقابلية للمقارنة وبالتالي هي الأفضل لمستخدمي القوائم المالية.
- أوضحت الدراسات أن المشكلة الرئيسية لقياس القيمة العادلة هي في حالة عدم وجود سوق نشط إلا أنه يمكن الاعتماد على معلومات القيمة العادلة في مثل هذه الحالات من خلال اللجوء لطرق قياس أخرى مثل قيمة الإحلال والتكلفة الاستبدالية أو خصم التكلفات النقدية للأداة محل القياس على رغم ما يصاحب ذلك من تقديرات شخصية.
- بينما أنفقت إلى حد كبير العديد من الدراسات على مميزات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وأن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وموضوعية وخاصة في حالة وجود سوق نشطة حيث يمكن استخدام تلك المعلومات في عملية التنبؤ فهي تقدم معلومات على المنافع المتوقع الحصول عليها

مستقبلا من الأصل أو الأعباء التي يجب تحملها لتسوية الالتزامات كما اتفقت الدراسات على أن تطبيق نموذج القيمة العادلة على الأصول سيكون أفضل من نموذج التكلفة التاريخية من حيث ملاءمة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وبالتالي زيادة المصداقية والشفافية للقوائم المالية.

- أشارت بعض الدراسات أن المشكلة ليست في القيمة العادلة وإنما في عدم جودة المعلومات التي يعتمد عليها في استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة مما يعطي فرصة للتلاعب والممارسات الابتكارية المضللة.

المبحث الثالث

أسس اختيار أساليب قياس القيمة العادلة الملائمة

لقد اعتمد الفكر المحاسبي على نموذجين للقياس هما نموذج التكلفة التاريخية الذي يتسم بالموضوعية والبساطة وإمكانية التحقق حيث يتم تقويم عناصر الأصول والالتزامات بقائمة المركز المالي على أساس تكلفة التملك ولا يوجد شك في دقة وصحة التكلفة التاريخية إلا أن هذا النموذج يتجاهل التغيرات في مستوى الأسعار والتضخم كما افتقد نموذج التكلفة التاريخية خاصية القابلية للمقارنة كإحدى خصائص جودة المعلومات المحاسبية نتيجة عدم الاعتراف بالزيادة غير المحققة في قيم الأصول (Riahi-Belkaoui 2004) وقد شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين أبحاثا محاسبة تهدف إلى وضع بدائل أخرى للقياس تكون أكثر تعبيرا عن القوائم المالية ونتائج الأعمال ونتج عن ذلك ثلاثة نماذج للقياس الأول وهو ما يسمى بالتكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار منهم بالتكلفة الجارية لعناصر المصروفات والتكلفة الاستبدالية للأصول بطاقتها الإنتاجية الحالية أما الثالث فيقترح قياس الأصول على أساس صافي القيمة البيعية، إلا أن هذه الاتجاهات كانت ضعيفة التأثير على الممارسات العملية والتقارير المالية في مواجهة التقلبات في مستويات الأسعار والتضخم (G William & Jackson, 2008, PP. 24- 295).

ثم جاء بعد ذلك النموذج الثاني للقياس وهو نموذج محاسبة القيمة العادلة الذي يقوم على أساس تقدير قيمة الأصل المحتفظ به على أساس قيمته العادلة أو سعر السوق العادل للأصل نفسه أو الأصول المتماثلة. وعلى الرغم من تفضيل معظم معدي ومستخدمي القوائم المالية استخدام نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي ليحل محل نموذج التكلفة التاريخية لما يوفره نموذج القيمة العادلة من معلومات ملائمة تعبر عن القيمة الحقيقية للبنود محل التقييم مما يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة، إلا أن هناك

صعوبة في كيفية قياس القيمة العادلة بطرق موضوعية بحيث يمكن الاعتماد على هذا المقياس في ظل عدم وجود سوق نشطة.

وبالإضافة إلى ذلك يعد من أهم المشكلات الأساسية لمحاسبة القيمة العادلة هي مرونة المعايير في إتاحة الحرية للإدارة في إتباع سياسات محاسبية بديلة أدت إلى ظهور المحاسبة الابتكارية التي أساءت استخدم نموذج القيمة العادلة مما أثر سلبيا على جودة التقارير المالية.

وفيما يلي أساليب قياس وتقييم القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية:

أولا: قياس وتقييم القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية FASB 157:

تعرضت المعايير المحاسبية للقيمة العادلة للعديد من الانتقادات وخاصة معيار المحاسبة الأمريكي (FASB 157) حيث دعا أعضاء الكونجرس الأمريكي للبورصة الأمريكية (SEC) بوقف العمل بهذا المعيار ولو بصفة مؤقتة بعد أن وجهت إليه الاتهامات بالمساهمة في تضخيم قيم العقارات وبالتالي القروض العقارية الممنوحة مما ترتب عليه التضخيم في السندات العقارية التي أدت إلى حدوث الأزمات العالمية (Lenda, Lin, and John, 2010, P8). وعارض مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB)، وكذلك هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC) الدعوة بوقف المعيار 157 على أساس أن استخدام مدخل القيمة العادلة لم يكن السبب في حدوث الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية وإنما ترجع تلك الأزمات إلى إساءة استخدام أساليب قياس القيمة العادلة في التلاعب في نتائج الأعمال من خلال ممارسات المحاسبة الابتكارية كما حدث في شركة آنرون حيث قام مجلس الإدارة بالتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول وإثبات مكاسب غير محققة بقائمة الدخل مما أدى إلى تضخيم الربح بشكل غير حقيقي وإثبات أرباح وهمية (حلمي عبد الفتاح البشبيشي، 2010، ص 311).

وقد اختلفت التعريفات المتعلقة بقياس القيمة العادلة بين المعايير المحاسبية مما جعل هناك ثغرة تتمكن من خلالها مجالس الإدارة من التلاعب بالأرباح وتضخيم الأصول ويشير المعيار (157) FASB إلى أن الأسواق قادرة على التقييم السليم للأصول وفي حالة عدم وجود سوق كفء للأصول يتم تقييمها وفقا لأفضل المعلومات المتاحة وبناء على ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد القيمة العادلة للأصول طبقا لسعر السوق وبالتالي كان رأس مال البنوك يتضخم كلما ارتفعت أسعار الأصول في السوق مما شجع البنوك على عمليات القروض ولأن القيمة العادلة وفقا للمعيار 157 يعتمد على أنه في حالة عدم وجود سوق كفء يتم الاعتماد على المعلومات المتاحة والتقديرات المتاحة للأصول المثيلة، فقد أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الرهونات العقارية وامتنع أصحابها عن السداد وبالتالي انخفاض قيمة الأصول المقدرة وفقا للقيمة العادلة وتوالت الانهيارات (عبد الرحمن عبد الفتاح، 2013، ص ص 1304، 1305)

كما أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أنه يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة عن طريق ثلاثة مستويات ويمكن تناول تلك المستويات على النحو التالي: (عز الدين فكري، 2009، ص 115)

المستوى الأول: أسعار مشتقة من السوق النشطة لأصول والتزامات مماثلة وبدون إجراء أي تسوية أو تعديل عليها ويتم الاعتماد على هذا المستوى من القياس في حالة ما إذا كان يمكن الوصول إلى هذه الأسعار في نفس تاريخ القياس إلا أنه في بعض الحالات يكون السعر المشتق من السوق النشطة لا يمثل أفضل تقدير للقيمة العادلة (ناصر نور الدين، 2008، ص 466)، وذلك في حالة امتلاك الشركة المالكة للأصل أو المصدرة للالتزام كمية كبيرة من تلك الأداة المالية بحيث يستطيع التأثير على سعر الأداة المالية في السوق.

المستوى الثاني: ويتضمن هذا المستوى الأسعار المشتقة لأصول والتزامات متشابهة في أسواق نشطة أو غير نشطة وهي أسواق لا يتوافر فيها معلومات كافية عن الأسعار الجارية وهذه الأسعار تم تسويتها لتعكس الاختلافات في الأصول والالتزامات ودرجة نشاط السوق.

المستوى الثالث: ويخص هذا المستوى المدخلات التي لا يتم اشتقاق أسعارها في حالة عدم وجود أسواق لأصول أو التزامات مماثلة ويبني التقييم في هذه الحالة على التقديرات الشخصية. وقد أوضح الإصدار الأمريكي FASB (157) (ناصر نور الدين، 2008، ص 461)، (Howard Altinan, 2007) إن قياس القيمة العادلة يقوم على أساس الحرية الكاملة بين طرفي المعاملة دون أن يكون هناك إجبار وأن تتم كافة المعاملات بناء على طلب من المشاركين في السوق ويفترض أن يكون لدى الأطراف المشاركة في المعاملات الخبرة والمعرفة بظروف (معطيات السوق)، وفي حالة عدم وجود معاملة حقيقية يتم من خلالها التبادل فإن القيمة العادلة تحدد بناء على معاملة افتراضية قائمة على تبادل وهمي بين الأصول والالتزامات في تاريخ القياس.

ثانيا: قياس وتقييم القيمة العادلة وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية ISAB المعيار (39):

صدر المعيار رقم (39) الخاص بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس والذي أثار العديد من القضايا المحاسبية وأثر على الشركات التي تعد تقاريرها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (خالد فتحي، 2014، ص 312)، ثم صدر في أكتوبر 2008 تعديلات في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بشأن إعادة تبويب الأصول المالية غير المشتقة وينص هذا المعيار على ضرورة قياس الأدوات المالية طبقا للقيمة العادلة وقد قسم الموجودات إلى المجموعات التالية (محمود عبد الفتاح، 2012، ص 66).

المجموعة الأولى: الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة:

وهي تلك الموجودات التي يتم شراؤها بغرض بيعها لتحقيق أرباح في الأجل القصير ناتجة عن التغيرات السعرية ويقضي المعيار بتقييم تلك الموجودات عند إعداد القوائم المالية على أساس القيمة العادلة ويتم معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة من عملية التقويم ضمن مكونات صافي الربح أو الخسارة فقي الفترة التي تحدث فيها.

وقد سمح المعيار الدولي رقم (39) من خلال التعديلات الصادرة في أكتوبر 2008 بإعادة تبويب الأصل المالي خارج فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا توافرت فيه الشروط التالية (خالد حسين، 2008، ص 149، 150).

1. يفي الأصل بتعريف القروض والذمم المدينة.
2. يكون لدى المنشأة النية والقدرة على الاحتفاظ بالأصل المالي للمستقبل القريب أو حتى تاريخ الاستحقاق.
3. يتم إعادة تبويب الأصل المالي بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التبويب أو أي أرباح أو خسائر تم الاعتراف بها بالفعل لا يجب عكسها وتعد القيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب التكلفة أو التكلفة المستهلكة الجديدة. ولا يجوز لأي منشأة إعادة تبويب الأصل المالي إلى فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بعد الاعتراف المبدئي.

وفي حالة إذا لم يف الأصل بالشروط السابقة فإنه يمكن إعادة تبويبه في الظروف ذاتها إلى:

- استثمارات مالية يحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق.
- استمارات مالية متاحة للبيع.

المجموعة الثانية: الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

وتتمثل في الموجودات المالية مثل السندات والأوراق التجارية والتي يكون لدى المنشأة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ولن تبيعها المنشأة قبل تاريخ استحقاقها بغض النظر عن التغيرات في أسعار السوق ومركز المنشأة المالي ويتم قياس وتقويم هذه الموجودات على أساس التكلفة المستهلكة وهي التكلفة مطروحا منها أي مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها. وقد سمح المعيار بإعادة تبويبها إلى استثمارات مالية متاحة للبيع في حالة تغير نية المنشأة والقدرة على الاحتفاظ بها (خالد حسين، 2008، ص 145).

المجموعة الثالثة: القروض والذمم المدينة:

وهي موجودات أو أصول مالية تنشئها المنشآت عن طريق تزويد المقرض بدفعات محددة وخدمات مباشرة غير المسعرة في سوق نشط وتقيم وتقاس بسعر التكلفة مطروحا فيها المخصصات التي تعد لمقابلة الانخفاض في قيمتها ويستثنى من ذلك (خالد حسين، 2008، ص 146).

- القروض والذمم المدنية التي تنشئها الشركة بهدف بيعها مباشرة أو على المدى القصير والتي تصنف ضمن الاستثمارات المالية المعدة بغرض المتاجرة.
- القروض والذمم التي حددتها المنشأة عند الاعتراف المبدئي على أنها استثمارات مالية متاحة للبيع.
- القروض والذمم المدينة التي تتدهور نتيجة الوضع الائتماني أو التي لا يمكن استرداد استثماراتها فعليا فيتم تصنيفها على أنها استثمارات متاحة للبيع.

وهذا النوع من الأصول المالية لم تتعرض لها التعديلات الخاصة بالمعيار الدولي رقم (39).

المجموعة الرابعة: الموجودات المالية المتاحة للبيع:

تعتبر أداة دين وهي تلك الموجودات التي تصنف على أنها متاحة للبيع وليست قروضا أو ذمما مدينة، أو أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسائر وهذه المجموعة أيضا لم تتعرض لها تعديلات 2008 الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

وقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلى نوعين من القياس أولي ولاحق ويقوم القياس الأولي على أساس الاعتراف الأولي بالأصل والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفي حالة عدم إثبات الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة باقتناء أو إصدار الأصل أو الالتزام أما فيما يتعلق بالقياس اللاحق للأصل المالي بعد الاعتراف الأولي فقد قام المعيار بتبويب الأصول المالية إلى الأربع مجموعات التالية:

1. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح.
2. أصول محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
3. قروض ومديونيات.
4. أصول مالية متاحة للجميع.

وقد أشار أحد الباحثين من خلال دراسته (ناصر نور الدين، 2008، ص 481) إن أسلوب تقييم القيمة العادلة قد يؤدي إلى تقدير منطقي للقيمة العادلة إذا استطاع أن يعكس توقعات فعلية عن تسعير الأداة المالية ويجب مراجعة أسلوب التقييم المستخدم على نفس الأداة المالية باستخدام أسعار عن معاملات سوقية حالية أو بناء على بيانات يمكن أخذها في الاعتبار من السوق المتاحة.

وترى الباحثة أن هناك اختلافا في الطرق المستخدمة في قياس وتقييم القيمة العادلة ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف العوامل المؤثرة مثل معدل التمويل وصافي التدفقات النقدية الداخلية وكذلك بعض العوامل الاقتصادية مثل معدل التضخم وهذه العوامل تؤثر تأثيرا جوهريا على دقة قياس القيمة

العادلة كما أنه في كثير من الأحيان تقوم الشركات باستخدام ممارسات محاسبية خاطئة بفرض آراء وتقديرات شخصية واستخدام السياسات المحاسبية البديلة عند قياس وتقييم القيمة العادلة بهدف التضخيم الوهمي لقيمة أسهمها لصالح بعض المديرين مما يؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار الأسهم وحدوث أضرار اقتصادية بالغة.

ويرى أحد الباحثين (طارق عبد العال، 2008 ص 127، ص 128) أن التحول إلى نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة أحدث تغيرا ملحوظا في الفكر المحاسبي حيث ترتب عليه تغيرات كثيرة في المفاهيم والسياسات المحاسبية كما أنه على الجانب الآخر أثار العديد من المشكلات المتعلقة بالممارسات المحاسبية. حيث أدى القياس اللاحق للأصول والالتزامات باستخدام القيمة العادلة إلى تشجيع الإدارة على استخدام ممارسات المحاسبة الابتكارية وإدارة الأرباح وإعداد تقارير مالية احتيالية. على سبيل المثال:

- تم تبويب الأدوات المالية وفقا للمعيار الدولي (39) إلى أربع فئات تبعا لرغبة الإدارة ودوافعها، ففي حالة غرض البيع يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة وترحل الفروق بينها وبين القيمة الدفترية إلى قائمة الدخل سواء ربح أو خسارة مما يعني الاعتراف بأرباح وخسائر غير محققة أما في حالة الأصول المتاحة للبيع ترحل الفروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية إلى حقوق الملكية سواء ربح أو خسارة وإجراء اختبار انخفاض القيمة مما يعني اعترافا جزئيا بالربح أو الخسارة غير المحققة، وحين تحققها ترحل إلى قائمة الدخل، أما الفئة الثالثة وهي القروض أو الذمم المدينة والفئة الرابعة وهي الأصول المحتفظ بها حتى الاستحقاق فيتم القياس اللاحق بها بالتكلفة المستهلكة ويتم إجراء اختبار انخفاض القيمة.

- المعيار الدولي رقم (40) الخاص بالاستثمار العقاري يتيح للشركة أن تختار بين نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة وفي حالة اختيار المحاسبة عن القيمة العادلة ترحل الفروق بينها وبين التكلفة التاريخية إلى قائمة الدخل أي اعتراف بأرباح وخسائر غير محققة.
- المعيار الدولي رقم (16) الخاص بالأصول الثابتة يتيح للإدارة أن تختار بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم وفي الحالة الأخيرة إذا وجدت خسائر ترحل إلى قائمة الدخل وإذا كان هناك فائض إعادة تقييم تخصم الخسائر منهم وترحل الزيادة إلى قائمة الدخل أما إذا وجدت أرباح فترحل إلى حقوق الملكية.

وترى الباحثة أنه في جميع الحالات السابقة أن هناك تدخل من جانب الإدارة في اختيار نموذج القياس سواء كان نموذجي التكلفة أو القيمة العادلة وفي حالة اختيار نموذج القيمة العادلة فتكون هناك مرونة كبيرة متاحة لاختيار المدخل المناسب لقياس القيمة العادلة ويكون الاختيار بناء على دوافع الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية الأمر الذي يتيح الفرصة للتلاعب في الدخل ولذلك فإن الأخذ بنموذج القيمة العادلة لتقييم القياس المحاسبي يجب أن يتبعه آليات للرقابة والحوكمة لضمان دقة قياس القيمة العادلة والتحقق من أنها غير قابلة للتلاعب باستخدام افتراضات أو أحكام شخصية لتحقيق مصالح ذاتية للإدارة.

تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية. (IASB) مستويين لقياس القيمة العادلة على النحو التالي: (ناصر نور الدين، 2008، ص 463).

المستوى الأول:

ويختص بالمدخلات أو الأسعار للأداة المالية ذاتها التي يمكن اشتقاقها أو ملاحظاتها من السوق النشطة مباشرة وهي تعكس افتراضات وتوقعات المشاركين في السوق.

المستوى الثاني:

ويختص بمدخلات لا يمكن ملاحظتها من السوق واستخدام أي معلومات أخرى متاحة في حالة السوق غير النشطة وهي تعكس افتراضات الوحدة الاقتصادية المالكة للأصل أو المصدرة للالتزام مع مراعاة أن هذه الافتراضات قد تم تشغيلها بناء على أنها أفضل المعلومات المتاحة لديهم في هذه الحالة.

وقد أقام الباحثين (ناصر نور الدين، 2008، ص 465، ص 446) بتحليل المعيار الدولي (39) والإصدار الأمريكي (157) بخصوص ما يتعلق بقياس القيمة العادلة على النحو التالي:

- ركز المعيار المحاسبي الدولي (39) على عمليات القياس والاعتراف والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمحاسبة بالقيمة العادلة للأوراق المالية دون تحديد لكيفية القياس بالقيمة العادلة واهتم بالمشتقات المالية والمعالجات المحاسبية الخاصة بها.
- اعتمد المعيار الدولي رقم (39) على القياس باستخدام القيمة العادلة بالنسبة للأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المتاحة للبيع بينما تستخدم التكلفة المستهلكة للأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- اتجه المعيار الأمريكي رقم (157) إلى تطبيق المحاسبة القيمة العادلة بشكل كامل على جميع الأصول والالتزامات المالية وغير المالية.
- المعيار الأمريكي رقم (157) ركز على دراسة الآثار المترتبة على اختلاف الأصول والالتزامات ونوع السوق كفء، أو غير كفء وكذلك نوع المتعاملين في السوق تجار أو سماسرة أو مستثمرين على اختيار الطريقة المثلى لقياس القيمة العادلة.
- أكد المعيار الأمريكي رقم (157) مداخل قياس القيمة العادلة وهي مدخل السوق أو التكلفة أو الدخل أو مزيج منهم ويتم اختيار المدخل المناسب لتقدير القيمة العادلة طبقا لمستوى

المدخلات المتاحة للقياس وفي حالة تعدد بدائل تقدير القيمة العادلة لا بد من الثبات على البديل المختار.

ثالثا: قياس وتقييم القيمة العادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS المعيار (7)، (9)، (13):

في أغسطس 2005 أصدر IFRS معيار التقارير المالية الدولية رقم (7) بعنوان "الأدوات المالية" الذي نقل متطلبات الإفصاح في معيار المحاسبة الدولي (32) "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" وتطلب المعيار (7) IFRS من المنشآت الإفصاح عن القيمة العادلة لكلا من الأصول المالية والالتزامات المالية بطريقة تتيح لها المقارنة مع القيمة الدفترية، الفقرة (25) من المعيار (7) IFRS فإذا قامت إحدى المنشآت بتقييم أصل مالي بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة بدلا من القيمة العادلة أو العكس فعليها الإفصاح عن المبلغ المعاد تقييمه وسبب إعادة التقييم، وكذلك إذا قامت المنشأة بإعادة تبويب أصل مالي من مجموعة الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر نقلا إلى مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع من ذات المعيار عليها أن تفصح عن المبلغ المعاد تبويبه والقيمة الدفترية والقيمة العادلة لكل أداة مالية تم إعادة تبويبها.

تم إجراء تعديلات على المعيار (7) IFRS يعكس إصدار معيار جديد للأدوات المالية، المعيار (9) IFRS الصادر في نوفمبر 2009 المتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية قد ورد في مقدمة المعيار الفقرة رقم (6) أن يتم قياس جميع الالتزامات المالية والأصول المالية مبدئيا بالقيمة العادلة وفي حالة أصل مالي غير مسجل بالقيمة العادلة تقاس الأصول لاحقا بالتكلفة المطفئة أو القيمة العادلة حيث يمكن أن تحدد المنشأة عند الاعتراف المبدئي التزام مالي على أنه مقاس بالقيمة العادلة من خلال ربح أو خسارة أما الاستثمارات في أدوات الملكية يمكن أن تختار المنشأة الاعتراف المبدئي بشكل لا يمكن الرجوع عنه على

أن تفصح في قائمة الدخل الشامل آخر التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة باستثمار معين وأداة حق الملكية وكذلك الالتزام المالي، الفقرة (7) من المعيار (9) IFRS، وتوالت الإصدارات المتعلقة بقياس القيمة العادلة إلى أن تم التعاون بين IFRS ومجلس المعايير الأمريكية بإصدار المعيار (13) IFRS في مايو 2011 بعنوان قياس القيمة العادلة الذي تم العمل به بدءا من يناير 2011 وكان الهدف من المعيار هو توحيد طريقة لقياس القيمة العادلة، هذا وقد أشار تقرير معيار التقرير المالي الدولي رقم (13) IFRS (Ernst Jyoung, 2008) أن القيمة العادلة تعتبر قياسا قائما على السوق ويمكن أن تكون معلومات السوق ملحوظة أو تكون معلومات السوق متوفرة بالنسبة لبعض الأصول والالتزامات. وقد تختلف بالنسبة لبعض الأصول والالتزامات الأخرى إلا أن الهدف الأساسي لقياس القيمة العادلة هو تقدير السعر الذي تعتمد عليه المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو لسداد أو نقل الالتزام بين المشتركين في السوق في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية أو طبقا للسعر القائم في تاريخ القياس طبقا لرأي المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام.

كما أكد مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB, IASCF, 2015) عندما يكون سعر الأصل أو الالتزام المماثل غير متوفر تقوم المنشأة بقياس القيمة العادلة باستخدام الأسلوب الذي يعتمد على المدخلات غير الملحوظة وذلك لأن قياس القيمة العادلة يعتمد على السوق.

رابعا: قياس وتقييم القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية المعيار (26) والمعيار (45):

اهتمت مصر بالقيمة العادلة كأداة للتقييم منذ صدور قانون سوق المال المصري رقم (95) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية.

وفي عام 2006 صدر المعيار المصري رقم (26) بعنوان "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وجاء مطابقا مع ما ورد بالمعيار الدولي (39)، وقد أشار المعيار المصري (26) إلى أن أفضل قياس للقيمة

العادلة هو السعر السوقي للأداة المالية من خلال سوق نشطة وفي حالة عدم وجود سوق نشطة يتطلب الأمر الاستعانة بالقيمة الحالية لأداة مالية مشابهة تقريبا. وتشمل أساليب التقييم استخدام معاملات السوق بين أطراف ذات دراية ولديها الرغبة وتتعامل بإدارة حرة إذا كان ذلك متوفرا أو بالرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مشابهة وتحليل التدفق النقدي المخصوم، وإذا كان هناك أسلوب تقييم يستخدم بشكل مشترك من قبل المشاركين في السوق لتسعير الأداة وأن هذا الأسلوب يوفر تقديرات يمكن الاعتماد عليها فإن على المنشأة استخدام هذا الأسلوب، ويجب أن يحقق أسلوب التقييم الذي يتم اختياره أقصى استخدام لمدخلات السوق، وأن يعتمد بأقل حد ممكن على المدخلات الخاصة بالمنشأة كما يجب أن يشمل جميع العوامل التي سيقوم المشاركون في السوق بأخذها في الاعتبار عند تحديد السعر كما يجب على المنشأة أن تقوم بشكل دوري بمراجعة أساليب التقييم واختبار صحتها.

كما أشار المعيار (26) إلى اضمحلال قيمة الأصول المالية حيث يتم تحميل الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة فقط في حالة وجود أدلة موضوعية عن اضمحلال القيمة نتيجة وقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدوث خسارة)، ولكن قد يكون من غير الممكن تحديد حدث منفرد أدى إلى هذا الاضمحلال في القيمة، حيث يكون هذا الاضمحلال ناتجا عن تأثير مجمع لعدة أحداث ولا يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة لأحداث مستقبلية مهما كانت درجة احتمالها، وفي بعض الحالات فإن البيانات المتاحة والمطلوبة لتقدير قيمة خسائر اضمحلال القيمة للأصل قد تكون محدودة أو وثيقة الصلة بالظروف الحالية، على سبيل المثال: عندما يمر المقترض بصعوبات مالية مع وجود بيانات تاريخية قليلة للغاية تخص الحالات المشابهة من المقترضين وفي مثل هذه الأحوال تعتمد المنشأة على خبرتها في تقدير قيمة خسائر اضمحلال القيمة مما يتيح الفرصة أمام المنشأة للتلاعب.

صدر معيار المحاسبة المصري رقم (45) عام 2015 بعنوان قياس القيمة العادلة ويهدف المعيار إلى ما يلي:

أ- تعريف القيمة العادلة

ب- وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد.

ج- تحديد الإصلاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.

كما يفترض معيار قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تتم إما في وجود السوق الأساسي للأصل أو الالتزام أو في حالة غياب السوق الأساسي، فيكون في السوق الأكثر نفعا للأصل والالتزام.

أساليب التقييم:

يتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة وفقا للظروف والتي تتوافر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم الاستفادة للمدخلات الملحوظة ذات الصلة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة. إذا كان سعر المعاملة هو القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وكان سيتم استخدام أسلوب تقييم يستخدم مدخلات غير ملحوظة لقياس القيمة العادلة في الفترات اللاحقة فيجب معاينة أسلوب التقييم بحيث تكون نتيجة أسلوب التقييم عند الاعتراف الأولي مساوية لسعر المعاملة وتضمن المعاملة أن يعكس أسلوب التقييم ظروف السوق الحالية كما أنها تساعد المنشأة في تحديد إذا كان هناك ضرورة لإجراء تعديل أسلوب التقييم، على سبيل المثال: "قد يكون هناك صفة للأصل أو الالتزام غير مشمولة بأسلوب التقييم"، ويتعين على المنشأة بعد الاعتراف الأولي عند قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب أو أساليب تقييم تستخدم مدخلات غير ملحوظة تضمن أن تعكس تلك الأساليب للتقييم بيانات السوق الملحوظة، على سبيل المثال: "سعر الأصل أو الالتزام المماثل" في

تاريخ القياس، كما يتعين تطبيق أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة بثبات غير أنه من الملائم أن يتم تغيير في أسلوب التقييم أو كيفية تطبيقه وذلك في حالة تغيير التعديل في القياس عن نفس القدر أو أكثر عن القيمة العادلة وفقا للظروف، وقد تظهر هذه الحالة على سبيل المثال فيما يلي:

أ. تواجد أسواق جديدة وتوافر معلومات جديدة أو عدم توافر المعلومات المستخدمة سابقا أو في حالة تحسن أساليب التقييم أو تغيير ظروف السوق.

ويشير المعيار أنه يجب أن تعظم أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة باستخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة والتقليل من استخدام المدخلات الغير ملحوظة.

ويحدد المعيار المصري رقم (45) مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات وذلك لزيادة الثبات وقابلية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة، وتعطي الأولوية القصوى للأسعار المعلنة في أسواق نشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة "مدخلات المستوى الأول" والأولوية الدنيا للمدخلات غير الملحوظة "مدخلات المستوى (3)".

مدخلات أساليب التقييم:

مدخلات المستوى (1):

مدخلات المستوى (1) هي الأسعار المعلنة في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس، ويكون السعر المعلن في السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة ويتعين استخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة، كما أن مدخلات المستوى (1) للعديد من الأصول والالتزامات المالية يمكن أن تكون متاحة في العديد من الأسواق النشطة مثل: البورصات المختلفة وبالتالي يتم التركيز في المستوى (1) على تحديد السوق الأساسي للأصل أو الالتزام أو السوق الأكثر نفعا للأصل أو الالتزام عند غياب السوق الأساسي، وما إذا كان بإمكان المنشأة أن تجري معاملة

للأصل أو الالتزام بسعر ذلك السوق في تاريخ القياس، كما لا ينبغي على المنشأة أن تقوم بأي تعديلات لمدخلات المستوى (1) فيما عدا الحالات التالية:

أ. عندما تمتلك المنشأة عدد كبير من الأصول أو الالتزامات المماثلة ولكن غير مطابقة مثل الأوراق المالية للديون التي يتم قياسها بالقيمة العادلة عندما يكون السعر المعلن في السوق النشط متاحا ولكن لا يمكن الوصول إليه بسهولة لكل من تلك الأصول والالتزامات بشكل منفرد، في مثل هذه الحالة على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة باستخدام طريقة تسعير بديلة لا تعتمد على الأسعار المعلنة إلا أن استخدام طريقة التسعير البديلة تؤدي إلى تصنيف قياس القيمة العادلة ضمن مستوى أقل من المستوى (1) في تسلسل القيمة العادلة.

ب. عندما لا يمثل السعر المعلن في سوق نشط القيمة العادلة في تاريخ القياس وتتم هذه الحالة إذا وقعت أحداث هامة بعد إغلاق السوق ولكن قبل تاريخ القياس، وفي هذه الحالة يتطلب من المنشأة وضع وتطبيق سياسة ثابتة لتحديد تلك الأحداث التي قد تؤثر على قياس القيمة العادلة، وفي حالة تعديل السعر المعلن بالمعلومات الجديدة فإن هذا التعديل سوف يؤدي إلى تصنيف قياس القيمة العادلة ضمن مستوى أقل.

ج. عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة باستخدام السعر المعلن للبند المطابق الذي يتم التعامل عليه على أنه أصل في سوق نشط، وكان ذلك السعر يحتاج إلى تعديل تبعا للعوامل الخاصة بالبند أو الأصل، فإذا تم تعديل السعر المعلن للأصل ينتج عنه تصنيف قياس القيمة العادلة ضمن مستوى أقل ضمن تسلسل القيمة العادلة.

مدخلات المستوى (2):

تتمثل مدخلات المستوى (2) في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوى (1) وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتضمن مدخلات المستوى (2) ما يلي:

أ. الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.

ب. الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المماثلة في أسواق غير نشطة.

ج. المدخلات الملحوظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة مثل: أسعار الفائدة ومنحنيات العوائد الملحوظة التي يتم الإعلان عنها بصورة دورية شائعة.

ويشير المعيار إلى أن أي تعديل على أحد مدخلات المستوى (2) قد ينتج عنه تصنيف قياس قيمة عادلة ضمن مستوى (3) لتسلسل القيمة العادلة وخاصة إذا كان التعديل يستخدم مدخلات هامة غير ملحوظة.

مدخلات المستوى (3):

هي المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام ويتم استخدام المدخلات غير الملحوظة بقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر مدخلات ملحوظة ذات علاقة بحيث يتم الأخذ في الاعتبار المواقف التي يكون فيها نشاط السوق ضئيل للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس، ويجب على المنشأة تطوير المدخلات الغير ملحوظة باستخدام أفضل معلومات متوفرة وفقا للظروف والتي قد تتضمن البيانات الخاصة للمنشأة ويتطلب تعديل تلك البيانات في حالة وجود معلومات متوفرة بشكل معقول ولا تحتاج المنشأة إلى بذل جهود مستفيضة للحصول على معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق ولكن يتعين عليها أن تأخذ في عين الاعتبار جميع المعلومات المتعلقة بافتراضات المشارك في السوق والتي تتوفر بشكل معقول والمدخلات غير الملحوظة التي تم تطويرها وبذلك فهي تلبي هدف قياس القيمة العادلة.

الإفصاح في المعيار (45):

يشير المعيار إلى ضرورة قيام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة للوصول إلى قياسات القيمة العادلة بالنسبة للأصول أو الالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي بعد الاعتراف الأولي وكذلك تقييم أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة باستخدام مدخلات غير ملحوظة هامة المستوى (3) ولتحقيق ذلك الهدف يجب على المنشأة التركيز على مستوى التفاصيل اللازمة لتلبية المتطلبات المختلفة للإفصاح وكذلك مقدار التحليل الذي ينبغي القيام به وما إذا كان مستخدمي البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات إضافية لتقييم المعلومات الكمية التي يتم الإفصاح عنها.

يلاحظ أنه من خلال التحليل السابق للمعيار الدولي رقم (39) IASB ومعايير التقارير المالية (7) (9) (13) IFRS والمعيار الأمريكي رقم (157) FASB ومعايير المحاسبة المصرية المعيار رقم (26) (45) أن هناك أسس لتحديد القيمة العادلة كما يلي (خالد فتحي جابر، 2014، ص 318):

1. يعد السعر السوقي أنسب مقياس للقيمة العادلة وهو السعر الذي يمكن الحصول عليه في حالة السوق الكف دون أي تضخيم أو تخفيض.
2. الأسعار الجارية لأصول أخرى مشابهة تعتبر مقياسا ملائما لتقدير القيمة العادلة.
3. في حالة عدم توافر أسواق نشطة أو عدم وجود أسعار سوقية جارية يمكن تقدير القيمة العادلة العادلة بوسائل التقدير المتاحة مثل:

- التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة.

- الأسعار الجارية في سوق كفء لأصول أخرى مختلفة فتعدل هذه الأسعار لتعكس الفروق الناتجة عن الاختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الأصول.
- الأسعار الجارية في سوق أقل كفاءة تعدل لتعكس التغيرات بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هناك تغيرا ملحوظا في الفكر المحاسبي نحو التحول تجاه القيمة العادلة حيث أصبحت هي الوسيلة الأساسية للتمثيل (الحقيقي) للمركز المالي والأداء المالي فطبقا لمجلس معايير المحاسبة الأمريكي وغيره من المنظمات المعنية بالمحاسبة عن القيمة العادلة رأوا أن الفكرة من نموذج القيمة العادلة هي أنها تمثل القيمة السوقية النموذجية وبالتالي فإن المعلومات التي يحصل عليها مستخدمو القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تكون أكثر شمولا وملاءمة وممثلة بصدق للواقع مما يترتب عليه اتخاذ قرارات سليمة كما أنها تعد أسلوب قياس مناسب يهتم باحتياجات مستخدمي القوائم المالية. ولكن قد يؤدي تعدد البدائل المستخدمة عند قياس القيمة العادلة إلى إعطاء الفرصة للمنشآت في بعض الحالات للاختيار من بين عدة بدائل مما يظهر القيمة العادلة طبقا لأهواء الإدارة ورغباتها لذلك ينبغي على المعايير المحاسبية أن تحد من قدرة الإدارة على ممارسة أساليب المحاسبة الابتكارية من خلال تقليل البدائل المسموح بها وتقديم الإفصاحات الكاملة في حالة استخدامها.

أوجه الاختلاف في تطبيق القيمة العادلة في بعض المعايير:

إن الهدف الأساسي من القياس باستخدام القيمة العادلة هو تحديد أساس غير تاريخي لتقليل خطر التلاعب في قياس التكلفة الحالية والتأكد من القابلية للمقارنة والموثوقية لهذا القياس إلا انه لم يتم التوصل لهذا الهدف في بعض المعايير وكان هناك كثير من الاختلافات في قياس القيمة العادلة ترجع لما يلي :(Dana, 2013, P. 153)

1. هناك بعض المعايير التي تجعل تطبيق قياس القيمة العادلة اختياريا.

2. قياس القيمة العادلة يتم في تاريخ إعداد الميزانية أو في الاعتراف الأولي.

3. بعض المعايير تنادي بتطبيق قياس القيمة العادلة ولكنها لا تحدد كيفية هذا المقياس.

4. تأثير إعادة التقييم باستخدام القيمة العادلة يدرج بقائمة الأرباح والخسائر أم يدخل تحت قائمة الدخل الشامل.

فعلي سبيل المثال: تقوم بعض المعايير باستخدام القياس بالتكلفة عند الاعتراف الأولي ثم القياس بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة في تاريخ إعداد الميزانية مثل المعيار (16) IAS، والمعيار (38) IAS كما أن هناك معايير أخرى تفضل استخدام قياس القيمة العادلة في تاريخ إعداد الميزانية مثل: المعيار (40) IAS والبعض الآخر يفضل استخدام قياس القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وفي تاريخ إعداد الميزانية مثل المعيار (39) IAS والمعيار (9) IFRS والمعيار (41) IAS.

كما تعد إحدى مشاكل قياس القيمة العادلة هي كيفية التقرير عن الأرباح فهناك العديد من الطرق المستخدمة لإظهار الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة.

استخدام نموذج إعادة التقييم إذا كان هناك زيادة في قيم الأصل ناتجة عن إعادة التقييم يتم إظهار هذه الزيادة في قائمة الدخل الشامل ويستخدم ذلك النموذج في تقييم الأصول الملموسة وهو ما يتبع في المعيار (16) IAS وبالنسبة للأصول غير الملموسة يطبق المعيار (38) IAS كبديل عن استخدام التكلفة التاريخية.

1. نموذج تأثير إعادة التقدير على حساب الأرباح والخسائر.

طبقا لهذا النموذج يتم التأثير على صافي الربح فإذا نتج عن إعادة التقييم زيادة في قيمة الأصل سوف يؤدي إلى زيادة في الأرباح والعكس في حالة انخفاض في قيمة الأصول يؤدي إلى انخفاض في

الأرباح ويستخدم ذلك النموذج طبقا للمعيار IAS (40) والمعيار IAS (41) والمعيار (9) IFRS.

في حالة عدم تأثير إعادة التقييم على حساب الأرباح والخسائر ولكن يكون الأثر على الدخل الشامل كما هو مطبق في المعيار IFRS (9) .

تقييم تطبيق محاسبة القيمة العادلة من حيث مبررات ومعوقات التطبيق كما يلي:

1. يمكن صياغة مبررات تطبيق نموذج القيمة العادلة في النقاط التالية:

1. أوضح رئيس هيئة السوق المالي الأمريكي أن نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة يوفر معلومات أكثر ملاءمة من تلك التي يوفرها نموذج محاسبة التكلفة التاريخية وخاصة في ظل اقتصاد متضخم وقد أيد ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (29) بعنوان التقرير المالي في ظل اقتصاديات ذات تضخم مرتفع (سيد عبد الفتاح صالح، 2009، ص 508).
2. يساعد على إعداد قوائم مالية أكثر شفافية ويؤدي إلى تحسين خاصية إمكانية المقارنة بشكل موضوعي كما أنها تساهم في رفع أداء عمليات التخطيط والتنبؤ والتحليل المالي، وذلك من خلال توفير مؤشرات تهتم بقياس الأداء الحقيقي للمنشأة (سيد محمد السيد، 2014، ص 122).
3. ضرورة استخدام نموذج محاسبة القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات حيث أنها تهدف إلى إظهار الأصول والالتزامات بقيمتها الحقيقية الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد القوائم المالية مما يعمل على قياس أفضل للدخل نتيجة الأخذ بالتقلبات في قيم الأصول والالتزامات في قائمة الدخل بعيدا عن حقيقة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات المحيطة (عز الدين فكري، 2009، ص 120).

4. الاعتراف بالقيمة العادلة في القوائم المالية يساعد على تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية التي تقدمها تلك القوائم فالاعتراف بتلك القيم في صلب القوائم المالية يكون أكثر مناسبة عن الإفصاح عنها كمرفقات (عز الدين فكري، 2009، ص 120).
5. يمثل نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة الركيزة الأساسية لعمليات الخصخصة حيث يتم تسعر أسهم الشركات التي يتم طرحها للأكتاب العام أو تحديد القيمة البيعية المقبولة لدى الجهات الحكومية بالقيمة العادلة وأن عدم استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي إلى عدم التسعير الدقيق لقيمة هذه الشركات (سيد عبد الفتاح، 2009، ص 509).

وفي مقابل هذه المبررات لضرورة تطبيق محاسبة القيمة العادلة يتبين من بعض الدراسات السابقة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يواجه بعض المعوقات يمكن صياغتها في النقاط التالية:

1. صعوبة قياس قيمة الأصول والالتزامات في حالة عدم وجود سوق نشط واللجوء إلى الاجتهاد والتقدير الشخصي مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين كما أنها لا تتمشى مع مبادئ المحاسبة عن التكلفة التاريخية والموضوعية. (خالد فتحي، 2014، ص 122).
2. يؤدي استخدام نموذج القيمة العادلة إلى تقلب الأرباح وذلك عكس مدخل التكلفة التاريخية الذي يساعد على التخفيف من هذه التقلبات في نتائج القوائم المالية في السوق وكذلك صعوبة إجراء التعديلات على القوائم المالية (سيد محمد سيد، 2014، ص 23).
3. صعوبة تقدير القيم العادلة للأصول غير المالية مثل المخزون والأصول الثابتة وذلك في حالة حدوث اندماج لمنشآت الأعمال.

4. في حالة عدم وجود سوق نشط وكفء للقيمة العادلة يكون القياس بالقيمة العادلة مكلفا من حيث قياسها والتحقق منها لأنها تتضمن افتراضات من مشترين وبائعين مما يؤدي إلى إمكانية التلاعب في قياسها.

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة أن المشكلة ليست في معايير القيمة العادلة وإنما المشكلة ترجع إلى التوسع في تطبيق معايير القيمة العادلة مما يسمح بممارسات محاسبية ابتكارية وإدارة الأرباح ولذلك كان لا بد من وضع قواعد وإرشادات جديدة تتسم بالشفافية وتؤدي إلى الحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة في حالة استخدام نموذج القيمة العادلة فهناك ضرورة للتوسع في الإفصاح بحيث يشمل الأساليب المستخدمة في قياس القيمة العادلة والتغيرات إن وجدت في كل من الفترات السنوية والنصف سنوية والربع سنوية كما لا بد من تقليل البدائل في المعايير حتى يكون هناك إمكانية للمقارنة.

المبحث الرابع

آليات مقترحة تساعد على الحد من المشكلات الناتجة عن التوسع في تطبيق معايير القيمة العادلة

إن مرونة المحاسبة توفر الفرص للتلاعب، الغش، الخداع، التحريف أو سوء العرض. كما أن الممارسات الابتكارية الخاطئة هي وسيلة ممكن استخدامها للتلاعب في العناصر الخاصة بالقوائم المالية، ولوصف حالات إظهار للدخل، الأصول، والالتزامات لمنشآت الأعمال بصورة غير صادقة وغير حقيقية، الأمر الذي قاد إلى حدوث العديد من الانهيارات والفضائح المالية في العديد من المنشآت الاقتصادية الكبرى مثل إنرون Enron، وورلدكوم Worldcom، وهاركن Harkin، ومريل انديكو Meril Endico وغيرها.

إطار مقترح لآليات الحد من المشكلات الناتجة عن التوسع في تطبيق معايير القيمة العادلة:

إن الإطار التصوري عبارة عن مجموعة الاقتراحات والملاحظات التي تبين في النهاية المبادئ والإرشادات التي يمكن استخدامها للحد من تلك المشكلات (Linda, Lina, and John, 2010 P. 3, 6)

ويهدف هذا الإطار إلى:

1. المساعدة على إعداد المعايير المستقبلية ومراجعة المعايير الحالية.
2. المساعدة على تطوير المعايير المحاسبية.
3. مساعدة المراجعين على إبداء آرائهم حول مدى تطابق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية الدولية.
4. مساعدة المستعملين على فهم القوائم المالية.

ولا شك أن الحد من تلك المشكلات يعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لزيادة الوعي والدراية بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية وذلك لكشف تلك

الممارسات المحاسبية الخاطئة ثم محاولة الحد منها وفيما يلي أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب المستخدمة للحد من تلك المشكلات (Linda, Lin, and John, P 2- 6)

1. خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت معاييرها المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها.
2. الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية، ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

- وضع قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية "بند الطوارئ" لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء "بند الطوارئ" بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ.
- تفعيل خاصية "الثبات" ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، وهذا يعني أنه متى ما اختارت الشركة سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة، وهذا تجدر لا يعني أنه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى ومع الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات.

3. انتباه وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الابتكارية التي يتبعها البعض، ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية، حيث إن المراجع الكفء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن

التحريفات الناشئة عن المحاسبة الابتكارية التي يتم اكتشافها، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة.

4. تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، وزيادة دراياتهم وفهمهم للمعايير المحاسبية وكيفية تطبيقها.

5. تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمرجع المعتمد.

ويتضح مما سبق أن إلغاء معايير القيمة العادلة أو التعديل فيها لن يحل الأزمة وإنما سوف يقلل ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية التي يحصلون عليها وأن الأزمات المتعلقة باستخدام معايير القيمة العادلة ترجع إلى افتقار إدارة الشركات لنظام الرقابة والإشراف ونقص الشفافية وعدم تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها التي تعتمد على الإفصاح الشامل في إظهار المعلومات المحاسبية بمصداقية وبالتالي فإن معايير القيمة العادلة هي إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت عيوب سوء الإدارة.

وفيما يلي بعض الآليات التي تساعد على الحد من تلك المشكلات عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة:

1. عدم الاعتماد على التقدير الشخصي للأسعار في ظل أسواق غير نشطة والاعتماد على الأسواق المتشابهة في تقدير القيمة العادلة مثل أسعار الأدوات المالية المتشابهة من الشركات المتخصصة في التسعير وإلزام جهة صانع القرار بالالتزام بالدليل الاسترشادي الذي أصدرته مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2008/10/31 من كيفية تطبيق مقياس القيمة العادلة في حالة سوق غير نشط.

2. التركيز على خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد على دقة قياس القيمة العادلة التي إذا ما توافرت فإنها تحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية تساعد على اتخاذ القرارات.
3. تطبيق آليات الحوكمة للحد من التلاعب بالمعلومات الداخلية والعمل على تماثل المعلومات في الأسواق بين المستثمرين مما ساعد على دقة قياس القيمة العادلة.
4. التوسع في الإفصاح بحيث يشمل المعلومات غير المالية لما لها من أهمية في التأثير على دقة قياس القيمة العادلة وعمل إيضاحات تفصيلية ضمن التقارير المالية والتي تعكس جميع المعلومات المتاحة مما يؤثر على القيمة العادلة للأصل وتدعيم الإفصاح الالكتروني الذي يوفر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب مما يؤدي إلى تحقيق مستوى ملائم من المعلومات المنشورة وعدم تحقيق أرباح غير عادية ودقة قياس القيمة العادلة.
5. ضرورة دعم البعد الأخلاقي في العمل المحاسبي وتوفير معايير أخلاقية حاكمة ومطبقة بدقة تحد من التلاعب في تطبيق معايير القيمة العادلة.
6. إعداد نماذج موضوعية لتقييم القيمة العادلة يراعى فيها العوامل المؤثرة على القيمة العادلة ويسمح النموذج بقياس الأصول بقيمتها الفعلية وحساب الفرق بين سعر السوق أو ما يسمى بالسعر الواقعي والقيمة الفعلية، ويتم إظهار الفروق في قائمة الدخل مع الإفصاح الشامل للتسوية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فالمشكلة ليست في القيمة العادلة ولكن في عدم جودة المعلومات التي يعتمد عليها نموذج القيمة العادلة والاعتماد على التقدير الشخصي الذي يعطي الفرصة للشركات للتلاعب وإظهار قوائم مالية غير حقيقية.
7. مراعاة الالتزام بمعايير أساسية عند قياس القيمة العادلة للأسهم (محمود عبد الفتاح، 2012، ص 18) وهي التوزيعات النقدية التي تعلنها الشركات مع الأخذ في الحسبان معدل النمو في التوزيعات

إذا كان يسير وفقا للخطة التي رسمتها الشركة أو هناك تذبذب وعدم استقرار على أن يأخذ في الاعتبار المخاطر التي تؤثر على قياس القيمة العادلة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

8. وضع معايير تحكم عملية اختيار المدخل الذي يتم به قياس وتقييم القيمة العادلة حيث تتعدد المداخل المتعلقة بتقييم وقياس القيمة العادلة مثل مدخل السعر المستمد من الأسواق النشطة للأصول والالتزامات والمدخل الثاني الذي تستمد الأسعار من أصول والتزامات متشابهة والمدخل الثالث الذي يعتمد على التقدير والحكم الشخصي وفي حالة عدم وجود سوق نشط لا يتم اللجوء إلى التقدير الشخصي أو استخدام السعر السوقي في القياس وإنما يجب استخدام القيمة المخصومة للتدفقات النقدية كأساس القياس.

9. يجب أن تحد معايير المحاسبة من قدرة الإدارة على ممارسة أساليب المحاسبة الابتكارية من خلال وضع أسس واضحة للاعتراف والقياس والعرض في القوائم المالية والإفصاح العادل لضمان ثبات واتساق التطبيق.

المبحث الخامس

دراسة ميدانية لتقييم الآليات المقترحة في الحد من المشكلات الناتجة عن توسيع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة

الإطار العام للدراسة الميدانية:

تتناول هذه الدراسة اختبار فروض البحث وذلك من خلال تحليل البيانات التي قامت الباحثة بجمعها بواسطة قائمة الاستقصاء وذلك للحصول على المعلومات اللازمة التي تمكنها من اختبار فروض البحث.

الهدف من الدراسة الميدانية:

تهدف دراسة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة وزيادة المشكلات الناتجة عن استخدامه وأثر الآليات المقترحة في الحد من تلك المشاكل.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من معدي القوائم المالية-محللين ماليين-مراجعين داخليين-مستثمرين.

عينة الدراسة:

نظرا لصعوبة استقصاء جميع مفردات مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة تحكمية من مجتمع الدراسة عبارة عن (167) مفردة موزعة بين مفردات الدراسة. (معدي القوائم المالية-محللين ماليين-مراجعين داخليين-مستثمرين).

التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

تتناول الباحثة في هذا المبحث إجراءات التحليل الإحصائي والأساليب التي تم استخدامها في الإجابة على فروض البحث وتبدأ بتحديد إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي التي اتبعتها الباحثة في كل من:

الإحصاء الوصفي

تم تناول التحليلات الإحصائية الوصفية من تكرارات ونسب مئوية ومتوسطات حسابية مرجحة وانحراف معياري ومعامل الاختلاف المعياري وذلك لتحديد سمات مفردات عينة البحث.

- استخدام إختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق محتوى استبيان الدراسة.
- تم استخدام أساليب التحليل الوصفي وذلك لوصف العينة

الإحصاء التحليلي

- تم استخدام اختبارات كا^2 حول نسب الموافقة على مجموعات من الأسئلة ذات المستويات المختلفة من الإجابة ودراسة عشوائية توزيع الإجابات على تلك الأسئلة.
- تم استخدام اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد وذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأي للفئات المكونة للعينة بشأن فروض البحث ولذلك لكل من متغير المؤهل ومتغير سنوات الخبرة ومتغير طبيعة العمل.
- إجراء اختبار كروسكال ويلز لدراسة الفرق بين المتوسطات تحت فرض أن توزيع البيانات غير معلوم [اختبار لا معلمي].
- تحليل نسب الأهمية على الأسئلة ذات الإجابات المفتوحة وترتيب الأهمية للإجابة على كل سؤال.

أولا: إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي

اتبعت الباحثة الإجراءات التالية لإتمام التحليل الإحصائي للبحث:

(أ) مرحلة إدخال ومعالجة البيانات

قامت الباحثة بمراجعة استمارة الاستبيان للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لإدخال البيانات والتحليل الإحصائي حيث تم استبعاد الاستمارات التي لا تتوافر بها الشروط اللازمة، ثم قامت بتكويد (ترميز) المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي وفقا لبرامج [الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

(ب) مرحلة الإحصاءات الوصفية ومجتمع الدراسة:

قامت الباحثة باستخراج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بسمات مفردات عينة البحث ثم الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث–سابقة الذكر. هذا ويشمل الإحصاء الوصفي كل من التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف المعياري والترتيب على أساس القيم الأقل تشتتا أو الأكثر تجانسا.

هذا وتشير معظم الدراسات إلى فئات المتوسط المرجح وفقا لمعايير الموافقة وعدم الموافقة في إطار مقياس ليكرت Likert Scale (ويعني أن مستويات الإجابة خمس مستويات).

ثانيا: توصيف عينة البحث

توصلت الباحثة إلى تحديد بعض سمات مفردات عينة البحث باستخدام الإحصاء الوصفي كما سبق الإشارة إليه وذلك على النحو التالي:

قامت الباحثة بسحب عينة إجمالية حجمها 167 مفردة مقسمة إلى أربع فئات وهي معدي للقوائم المالية، المحللين الماليين، المراجعين الداخليين والمستثمرين والجدول التالي يوضح عدد الاستمارات الموجهة وعدد المستلمة وعدد المستبعدة وعدد الصالح للتحليل.

الفئة	عدد الاستمارات	عدد الاستمارات المستلمة	عدد الاستمارات المستبعدة	عدد الاستمارات القابلة للتحليل
معد للقوائم المالية	47	44	3	41
محلل مالي	35	33	2	30
مراجع داخلي	41	37	4	33
مستثمر	44	41	3	38
الأعداد الإجمالية	167	155	12	142

وبالتالي فإن حجم العينة القابلة للتحليل 142 استمارة.

أ- توصيف العينة على أساس متغير طبيعة العمل

جدول رقم (1)

توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

م	عينة الدراسة	العدد	%
1	معد للقوائم المالية	41	%29
2	محلل مالي	30	%21
3	مراجع داخلي	33	%20
4	مستثمر	38	%18
المجموع		142	100

يتضح من الجدول رقم (1): أن توزيع مفردات عينة البحث حسب متغير طبيعة العمل تشير أن معدي للقوائم المالية يمثلون نسبة (29%) في حين تمثل نسبة المحللين الماليين (21%) في حين تمثل نسبة المراجعين الداخليين (23%) وتمثل نسبة والمستثمرين (27%) من إجمالي مفردات عينة البحث.

ب- توصيف العينة على أساس متغير سنوات الخبرة

جدول رقم (2)

توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

م	عينة الدراسة	العدد	%
1	أقل من 5 سنة	34	%24
2	من 5 إلى أقل من 10	52	%36
3	من 10 إلى أقل من 15	31	22%
4	15 فأكثر	25	%18
المجموع		142	100

يتضح من الجدول رقم (2): أن توزيع مفردات عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة تشير أن أصحاب الخبرة الأقل من 5 سنوات يمثلون نسبة (24%) في حين تمثل نسبة أصحاب الخبرة من 5 إلى أقل من 10 هي (36%) في حين أن نسبة أصحاب الخبرة من 10 إلى أقل من 15 هي (22%) في حين تمثل نسبة أصحاب الخبرة 15 سنوات فأكثر (18%) من إجمالي مفردات عينة البحث.

ج- توصيف العينة على أساس متغير الدرجة العلمية (المؤهل)

جدول رقم (3)

توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

م	عينة الدراسة	العدد	%
1	بكالوريوس	63	%45
2	دبلوم	27	%19
3	ماجستير	30	%21
4	دكتوراه	22	%15
المجموع		142	100

يتضح من الجدول رقم (3): أن توزيع مفردات عينة البحث حسب متغير الدرجة العلمية تشير أن الحاصلين على بكالوريوس يمثلون نسبة (45%) في حين تمثل نسبة الحاصلون على دبلوم (19%) في

حين تمثل نسبة الحاصلين على ماجستير (21%) في حين تمثل نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه (15%) من إجمالي مفردات عينة البحث.

ثالثا: تحليل المتغيرات البحثية باستخدام التحليل الإحصائي

قامت الباحثة باستخراج الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث. هذا ويشمل الإحصاء الوصفي كل من التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف المعياري والترتيب على أساس القيم الأقل تشتتا أو الأكثر تجانسا ومعامل الاختلاف وتشمل الأبعاد التالية:

1) الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات البحث:

جدول رقم (4)

معامل الثبات والصدق الذاتي لمحور "تطوير عملية بناء وإصدار معايير المحاسبة المالية في مصر"

المقياس	عينة البحث	معامل الثبات alpha	معامل الصدق
إن استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة وتوفير معلومات مالية محاسبية تتسم بالثقة والمصداقية وتساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات	142	0.872	0.934
هناك علاقة بين تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وزيادة ممارسات المحاسبة الابتكارية	142	0.889	0.943
هناك علاقة بين الآليات المقترحة لتطبيق نموذج القيمة العادلة والحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية	142	0.868	0.931

وقد تبين من الجدول رقم (4)

باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (alpha) لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة سابقة الذكر.

أن معامل ألفا كرونباخ لمحور "إن استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة وتوفير معلومات مالية محاسبية تتسم بالثقة والمصداقية وتساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات" قد بلغ (0.872%)، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي حيث بلغ (0.934%).

أيضا معامل ألفا كرونباخ لمحور "هناك علاقة بين تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وزيادة ممارسات المحاسبة الابتكارية" قد بلغ (0.889%)، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي حيث بلغ (0.943%).

أيضا معامل ألفا كرونباخ لمحور "هناك علاقة بين الآليات المقترحة لتطبيق نموذج القيمة العادلة والحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية" قد بلغ (0.889%)، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي حيث بلغ (0.943%).

مما يدل على الثبات المرتفع لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة على مستوى عينة البحث.

2) تحليل نسب الموافقة على أسئلة الاختبارات المتعددة

أ- تحليل نسب الموافقة على الأسئلة الخاصة بالفرض الأول

وبتحليل الإجابات على هذه النقطة حصلنا على الجدول التالي

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري والنسبي وبعض المقاييس الإحصائية

الفقرة	المستويات [التكرار أسفله النسبة]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
	أوافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	لا أوافق بشدة						
توفير البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قدرة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ القرارات	74	64	4	0	2	4.43	0.96	15.47	77.47	0.000	2
	%51	%45	%3	%0	%1						
تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية	67	62	9	4	0	4.35	0.72	16.63	74.05	0.000	4
	%47	%44	%6	%2	%0						
تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية	43	62	34	6	6	3.93	1.01	25.69	53.95	0.000	10
	%30	%44	%17	%4	%4						
يؤدي استخدام نموذج القيمة العادلة في القياس إلى إظهار القيم الحقيقية للأصل والالتزامات والحكم الأفضل على القدرة الربحية للمنشأة	38	60	32	11	1	3.87	0.92	23.82	59.3	0.000	9
	%74	%15	%5	%5	%1						
استخدام أسس مختلفة في القياس مثل (تكلفة	46	68	26	1	1	4.1	0.77	18.67	64.8	0.000	7

الفقرة	المستويات [التكرار أسفله النسبة]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
	أوافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	لا أوافق بشدة						
تاريخية) القيمة العادلة نموذج إعادة التقييم يؤدي إلى ممارسات محاسبية ابتكارية وقوائم مالية احتيالية لأنها تعتمد على قيمة الإدارة وتقديرها.	%22	%48	%18	%1	%1						
تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود قائمة المركز المالي وانعكاسات التقييم في قائمة الدخل.	47	79	12	1	3	4.17	0.78	18.66	75.33	0.000	2
	%33	%56	%8	%1	%2						
يؤثر على جودة القوائم المالية أن مفهوم القيمة العادلة يعتمد على افتراضات عديدة خاصة في حالة عدم وجود سوق نشط	34	90	15	2	1	4.08	0.68	16.56	80.15	0.000	1
	%24	%62	%11	%1	%1						
يوفر استخدام نموذج القيمة العادلة معلومات مفهومة بشكل أفضل لدى المحاسبين والمتخصصين.	25	83	20	3	1	3.9	0.72	18.58	71.57	0.000	5
	%18	%58	%21	%2	%1						
الاعتماد على التكلفة التاريخية يزيد من جودة التقارير المالية لأنه مفهوم واضح ومستقر وأكثر	36	80	22	2	2	4.03	0.77	19.1	63.3	0.000	8
	%25	%56	%15	%1	%1						

الفقرة	المستويات [التكرار أسفله النسبة]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
	أوافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	لا أوافق بشدة						
موثوقية											
تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي	47	77	15	2	0	4.18	0.7	16.69	69.71	0.000	6
	%18	%58	%21	%2	%1						
المتوسط العام	54	63	19	4	2	4.15	0.85	20.62	61.2	0.000	-
	%38	%44	%13	%2	%1						

يعبر الجدول (5) عن إجابات عينة الدراسة على أسئلة الفرض الأول وقد تبين من خلال الإجابات أن هناك نسبة كبيرة توافق على أسئلة هذا الفرض وهذا ما اتضح من صف المتوسط العام هي (38+ 44= 82%) وجاءت نسبة 13% من العينة إجابتهم محايدة، بينما أكدت نسبة (3+ 1= 4%) من حجم العينة بعدم الموافقة على هذا أسئلة هذا الفرض.

أيضا جاءت قيمة الانحراف المعياري العام (0.85) بنسبة أقل من قيمة المتوسط الحسابي العام (4.15) لتؤكد اختلاف نسبة التشتت في أراء مفردات عينة الدراسة ونسبة هذا التشتت صغيرة حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (20.62) مما يؤكد صحة بيانات العينة، جاءت قيمة مستوى الدلالة الخاص بمربع كا للمتوسط العام أقل من 5% (0.000) ليثبت أن نسبة توزيع الإجابات على المستويات الخمس تعبر عن توزيع عشوائي. أيضا من خلال النظر إلى قيم معامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات السؤال يمكن ترتيب الفقرات من حيث الأقل تشتتا [صاحب أقل معامل اختلاف] كما هو موضح بعمود الترتيب.

ب- تحليل نسب الموافقة على الأسئلة الخاصة بالفرض الثاني

وبتحليل الإجابات على هذه النقطة حصلنا على الجدول التالي

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري والنسبي وبعض المقاييس الإحصائية

الفقرة	المستويات [التكرار أسفله النسبة]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
	أوافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	لا أوافق بشدة						
هل ترى أن السبب الرئيسي لانتشار ممارسات المحاسبة الابتكارية هو عدم كفاية وعدم جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة لقيمة الأصول وليست معايير المحاسبة عن القيمة العادلة	63	64	14	1	0	4.33	0.68	15.67	88.33	0.000	5
	%44	%45	%10	%1	%0						
هل ترى أن استخدام نموذج القيمة العادلة في قياس الأصول لم يكن السبب في ممارسات المحاسبة الابتكارية (إنما كان السبب هو سوء استخدام هذا النموذج من قبل مجالس إدارة الشركات.	64	75	2	0	1	4.41	0.59	12.5	92.14	0.000	2
	%45	%53	1%	%0	%1						
هل ترى أن افتقار إدارات الشركات للرقابة والإشراف ونقص الخبرة وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تعتمد على الإفصاح والشفافية	34	93	12	1	1	4.11	0.64	15.57	89.32	0.000	2
	%24	%65	%9	%1	%1						

الفقرة	المستويات [التكرار أسفله النسبة]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
	أوافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	لا أوافق بشدة						
في إظهار المعلومات المحاسبية الابتكارية وليس معايير محاسبة القيمة العادلة											
هل ترى أن العودة إلى مبدأ التكلفة التاريخية والتوقف العمل بمعايير القيمة العادلة سوف يعمل على الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية	51	82	5	1	2	4.27	0.69	16.2	84.11	0.000	6
	%36	%58	%4	%1	%1						
هل ترى أن استخدام نموذج القيمة العادلة يعطي بيانات مالية عن آخر تقييم عادل لبنود الميزانية وانعكاس هذا التقييم على قائمة الدخل يؤدي إلى الحد من الممارسات الابتكارية الخاصة بالتلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات	40	84	14	3	1	4.12	0.72	17.4	73.21	0.000	8
	%28	%59	%10	%2	%1						
هل ترى أنه للكشف عن أساليب التلاعب باستخدام الممارسات الابتكارية يتطلب الاستمرار في استخدام محاسبة القيمة العادلة في قياس الأصول حيث أثبتت بعض الدراسات أن استخدام محاسبة	37	72	42	1	0	3.88	0.7	18.22	58.1	0.000	9
	%19	%51	%30	%1	%0						

الفقرة	المستويات [التكرار أسفله النسبة]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
	أوافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	لا أوافق بشدة						
القيمة العادلة ساهمت في الكشف عن التلاعب والممارسات الخاصة وليست هي السبب في حدوث تلك الممارسات											
هل ترى أن استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة يعطي تحليلات كافية تساعد المستثمرين على فهم القوائم والتقارير المالية وتحميهم من الممارسات الابتكارية	47	80	10	3	2	4.18	0.76	18.26	73.14	0.000	10
	%33	%56	%7	%2	%1						
هل ترى أن إلغاء معايير القيمة العادلة سوف يقلل الثقة في مدى مصداقية البيانات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية	61	78	2	1	0	4.4	0.56	12.66	97.24	0.000	1
	%43	%55	%1	%1	%0						
المتوسط العام	44	81	15	1	1	4.17	0.69	16.59	77.6	0.000	-
	%31	%57	%10	%1	%1						

يعبر الجدول (6) عن إجابات عينة الدراسة على أسئلة الفرض الثاني وقد تبين من خلال الإجابات أن هناك نسبة كبيرة توافق على أسئلة هذا الفرض وهذا ما اتضح من صف المتوسط العام هي (31+ 57= 88%) وجاءت نسبة 10% من العينة إجابتهم محايدة، بينما أكدت نسبة (1+ 1= 2%) من حجم العينة بعدم الموافقة على هذا أسئلة هذا الفرض.

أيضا جاءت قيمة الانحراف المعياري العام (0.69) بنسبة أقل من قيمة المتوسط الحسابي العام (4.17) لتؤكد اختلاف نسبة التشتت في أراء مفردات عينة الدراسة ونسبة هذا التشتت صغيرة حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (16.59) مما يؤكد صحة بيانات العينة، جاءت قيمة مستوى الدلالة الخاص بمربع كا للمتوسط العام أقل من 5% (0.000) ليثبت أن نسبة توزيع الإجابات على المستويات الخمسة تعبر عن توزيع عشوائي. أيضا من خلال النظر إلى قيم معامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات السؤال يمكن ترتيب الفقرات من حيث الأقل تشتتا [صاحب أقل معامل اختلاف] كما هو موضح بعمود الترتيب.

ج- تحليل نسب الموافقة على الأسئلة الخاصة بالفرض الثالث

وبتحليل الإجابات على هذه النقطة حصلنا على الجدول التالي

جدول رقم (7)

التوزيع التكراري والنسبي وبعض المقاييس الإحصائية

الفقرة	المستويات [التكرار أسفله النسبة]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
	أوافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	لا أوافق بشدة						
وضع معايير محددة تحكم عملية اختيار مدخل لقياس المستخدم في ظل تعدد المداخل المستخدمة لقياس القيمة العادلة مثل السعر المستمد من الأسواق النشطة للأصول والالتزامات والأسعار المستخدمة من أصول والتزامات متشابهة والأسعار التي تعتمد على الحكم الشخصي للحد من التلاعب واستخدام الأساليب الابتكارية	53	79	10	1	0	4.28	0.62	14.5	88.22	0.000	1
	%37	%56	%7	%1	%0						
في حالة عدم وجود سوق نشطة لا يتم اللجوء إلى التقدير الشخصي وإنما يجب استخدام القيمة المخصوصة للتدفقات النقدية كأساس للقياس وهذا يقلل من ممارسات المحاسبة الابتكارية	57	70	12	1	1	4.27	0.71	16.69	71.21	0.000	2
	%40	%49	9%	%1	%1						
التركيز على خصائص وجودة المعلومات المحاسبية التي تساعد	45	81	10	0	3	4.18	0.74	17.63	63.11	0.000	3

الفقرة	المستويات [التكرار أسفله النسبة]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
	أوافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	لا أوافق بشدة						
على دقة قياس القيمة العادلة التي إذا ما توافرت تحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية	%32	%59	%7	%0	%2						
التوسع في الإفصاح بحيث يشمل المعلومات الغيرية من خلال عمل إفصاحات تفصيلية ضمن التقارير المالية تعكس جميع المعلومات المتاحة مما يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة ويمنع التلاعب في المقياس أو تقديم معلومات غير واضحة	40	71	20	0	1	4.05	0.74	18.38	72.08	0.000	12
	%28	%50	%21	%0	%1						
تدعيم الإفصاح الالكتروني الذي يوفر معلومات مالية وغير مالية في التوقيت المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق مستوى ملائم للمعلومات مما يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة ويستطيع أن يكشف الممارسات الابتكارية	29	73	24	6	0	4.02	0.78	19.46	61.8	0.000	12
	%37	%51	%17	%4	%0						
دعم البعد الأخلاقي في العمل المحاسبي وتوفير معايير أخلاقية حاكمة ومطبقة بدقة حيث أن الخلل ليس في معايير القيمة العادلة وإنما تكون في الأساليب المتبعة في التطبيق	47	77	15	3	0	4.18	0.7	16.69	69.71	0.000	7
	%33	%54	%11	%2	%0						
الالتزام بمعايير أساسية في قياس القيمة العادلة يحد من	45	85	10	1	1	4.21	0.66	15.65	87.51	0.000	4

الفقرة	المستويات [التكرار أسفله النسبة]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
	أوافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	لا أوافق بشدة						
الممارسات الابتكارية مثل الأخذ في الاعتبار التوزيعات النقدية ومعدل نموها وكذلك المخاطر التي تؤثر على تحديد ومقياس القيمة العادلة	%32	%60	%7	%1	%1						
إعداد نموذج موضوعي لقياس القيمة العادلة ويسمح النموذج بقياس الأصول بقيمتها الفعلية وحسب الفرق بين سعر السوق والقيمة الفعلية وإظهار الفرق في قائمة الدخل مع الإفصاح الشامل لتسوية في الايضاحات المتممة	54	70	15	1	2	4.22	0.77	18.26	77.9	0.000	11
	%38	%49	%11	%1	%1						
وضع معايير عالمية محددة لتحديد القضايا المحاسبية وتحديد دور معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في مواجهة تلك الممارسات الابتكارية والعمل على تلاشيها	27	78	31	1	5	3.85	0.85	22.21	49.8	0.000	5
	%19	%55	%22	%1	%4						
الالتزام بالدليل الاسترشادي الذي أصدرته مجلس معايير المحاسبة الدولية عن كيفية تطبيق قياس القيمة العادلة في حالة سوق غير نشطة مما يؤدي إلى عدم إعطاء الفرصة للشركات للتلاعب	47	79	12	1	2	4.17	0.78	18.66	75.23	0.000	2
	%33	%56	%8	%1	%2						

الفقرة	المستويات [التكرار أسفله النسبة]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
	أوافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	لا أوافق بشدة						
تطبيق الحوكمة الرقابية على الإدارة للحد من التلاعب بالمعلومات الداخلية وتماثل المعلومات في الأسواق بين المستثمرين يساعد على دقة قياس القيمة العادلة بعيدا عن الممارسات الخاطئة والتلاعب	65	56	15	2	4	4.24	0.9	21.31	71.8	0.000	4
	%46	%39	%11	%1	%3						
المتوسط العام	55	72	12	1	2	4.25	0.75	17.72	76.11	0.000	-
	%39	%51	%8	%1	%1						

يعبر الجدول (7) عن إجابات عينة الدراسة على أسئلة الفرض الرابع وقد تبين من خلال الإجابات أن هناك نسبة كبيرة توافق على أسئلة هذا الفرض وهذا ما اتضح من صف المتوسط العام هي (39+ 51= 90%) وجاءت نسبة 8% من العينة إجابتهم محايدة، بينما أكدت نسبة (1+ 1= 2%) من حجم العينة بعدم الموافقة على هذا أسئلة هذا الفرض.

أيضا جاءت قيمة الانحراف المعياري العام (0.75) بنسبة أقل من قيمة المتوسط الحسابي العام (4.25) لتؤكد اختلاف نسبة التشتت في أراء مفردات عينة الدراسة ونسبة هذا التشتت صغيرة حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (17.72) مما يؤكد صحة بيانات العينة، جاءت قيمة مستوى الدلالة الخاص بمربع كا للمتوسط العام أقل من 5% (0.000) ليثبت أن نسبة توزيع الإجابات على المستويات الخمس تعبر عن توزيع عشوائي. أيضا من خلال النظر إلى قيم معامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات السؤال يمكن ترتيب الفقرات من حيث الأقل تشتتا [صاحب أقل معامل اختلاف] كما هو موضح بعمود الترتيب.

3) الإحصاء التحليلي لمحتويات الدراسة

اختبارات تحليل التباين أحادي الاتجاه

أ) اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد ولذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأي بين الفئات المكونة للعينة من حيث [طبيعة العمل] حول مدى الاتفاق بشأن كل فرض من فروض الدراسة (الفرض الأول X، الفرض الثاني Y، الفرض الثالث Z).

جدول رقم (8)

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error
X	1.00	41	3.9268	.95891	.14976
	2.00	30	4.1333	.81931	.14958
	3.00	33	3.5455	.97118	.16906
	4.00	38	3.8684	.87522	.14198
	Total	142	3.8662	.92429	.07756
Y	1.00	41	4.1220	.84247	.13157
	2.00	30	4.0333	1.03335	.18866
	3.00	33	3.7879	.78093	.13594
	4.00	38	4.1053	.50881	.08254
	Total	142	4.0211	.80308	.06739
Z	1.00	41	4.4390	.59367	.09272
	2.00	30	4.2333	.67891	.12395
	3.00	33	3.9091	.76500	.13317
	4.00	38	4.1053	.68928	.11182
	Total	142	4.1831	.70076	.05881

جدول رقم (9)

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
X	Between Groups Within Groups Total	5.687 114.771 120.458	3 138. 141	1.896 .832	2.279	.082
Y	Between Groups Within Groups Total	2.486 88.451 90.937	3 138 141	.829 .641	1.293	.279
Z	Between Groups Within Groups Total	5.469 63.770 69.239	3 138 141	1.823 .462	3.945	.010

من تحليل (ANOVA) بالجداول (8، 9) نجد أن

بشأن الفرض الأول

قيمة P-Value= 0.082 أكبر من 5% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة لطبيعة العمل وهذا يعني أن معدي التقارير المالية والمحللين الماليين والمراجعين الداخليين والمستثمرين اتفقوا بشأن عدم صحة الفرض الأول ولذلك لأن متوسطات الرأي في الفرض الأول X أكبر من 3.

بشأن الفرض الثاني

قيمة P-Value= 0.0279 أكبر من 5% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الثلاثة لطبيعة العمل وهذا يعني أن معدي التقارير المالية والمحللين الماليين والمراجعين الداخليين والمستثمرين اتفقوا بشأن صحة الفرض الثاني ولذلك لأن متوسطات الرأي في الفرض الثاني Y أكبر من 3.

بشأن الفرض الثالث

قيمة P-Value= 0.010 أكبر من 5% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الثلاثة لطبيعة العمل وهذا يعني أن معدي التقارير المالية والمحللين الماليين والمراجعين الداخليين والمستثمرين اتفقوا بشأن عدم صحة الفرض الثالث ولذلك لأن متوسطات الرأي في الفرض الثالث z أكبر من 3.

ب) اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد واحد ولذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأي بين الفئات المكونة للعينة من حيث [الدرجة العلمية] حول مدى الاتفاق بشأن كل فرض من فروض الدراسة (الفرض الأول X، الفرض الثاني Y، الفرض الثالث Z).

جدول رقم (10)

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error
X	1.00	63	4.0317	.86076	.10845
	2.00	27	3.4815	1.05139	.20234
	3.00	30	3.9000	.88474	.16153
	4.00	22	3.8182	.90692	.19336
	Total	142	3.8662	.92429	.04456
Y	1.00	63	4.0952	.94552	.11912
	2.00	27	3.8519	.86397	.16627
	3.00	30	3.9333	.52083	.09509
	4.00	22	4.1364	.56023	.11944
	Total	142	4.0211	.80308	.56739
Z	1.00	63	4.3810	.58000	.07307
	2.00	27	3.9259	.82862	.15947
	3.00	30	4.1000	.66176	.12082

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error
	4.00	22	4.0455	.78542	.16745
	Total			70076	.05881

جدول رقم (11)

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
X	Between Groups Within Groups Total	5.808 114.650 120.458	3 138 141	1.936 .831	2.330	.077
Y	Between Groups Within Groups Total	1.643 88.294 90.937	3 138 141	.548 .647	.846	.471
Z	Between Groups Within Groups Total	3.372 83.654 86.937	3 138 141	1.124 .606	1.856	.140

من تحليل (ANOVA) بالجداول (10، 11) نجد أن

بشأن الفرض الأول

قيمة P-Value= 0.077 أكبر من 5% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة للدرجة العلمية وهذا يعني أن الحاصلين على بكالوريوس والحاصلين على دبلوم والحاصلين على ماجستير والحاصلين على دكتوراه اتفقوا بشأن صحة الفرض الأول ولذلك لأن متوسطات الرأي في الفرض الأول X أكبر من 3.

بشأن الفرض الثاني

قيمة P-Value= 0.471 أكبر من 5% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة للدرجة العلمية وهذا يعني أن الحاصلين على بكالوريوس والحاصلين على دبلوم والحاصلين على ماجستير والحاصلين على دكتوراه اتفقوا بشأن صحة الفرض الثاني ولذلك لأن متوسطات الرأي في الفرض الثاني Y أكبر من 3.

بشأن الفرض الثالث

قيمة P-Value= 0.140 أكبر من 5% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة للدرجة العلمية وهذا يعني أن الحاصلين على بكالوريوس والحاصلين على دبلوم والحاصلين على ماجستير والحاصلين على دكتوراه اتفقوا بشأن صحة الفرض الثالث ولذلك لأن متوسطات الرأي في الفرض الثالث z أكبر من 3.

ج) اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد واحد ولذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأي بين الفئات المكونة للعينة من حيث [سنوات الخبرة] حول مدى الاتفاق بشأن كل فرض من فروض الدراسة (الفرض الأول X، الفرض الثاني Y، الفرض الثالث Z).

جدول رقم (12)

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error
X	1.00	34	3.9118	.99598	.17081
	2.00	52	3.9231	.90415	.12536
	3.00	31	3.7742	.95602	.17171
	4.00	25	3.8000	.86603	.17321
	Total	142	3.8662	.92429	.07756
Y	1.00	34	4.0882	.86577	.14848
	2.00	52	4.0000	.99015	.13731

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error
	3.00	31	3.9032	.53882	.09677
	4.00	25	4.1200	.52599	.10520
	Total	142	4.0211	.80308	.06739
Z	1.00	34	4.2059	.64099	.10993
	2.00	52	4.0000	.71401	.09901
	3.00	31	3.9032	.90755	.16300
	4.00	25	3.9600	.93452	.16690
	Total	142	4.0211	.78522	.06589

جدول رقم (13)

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
X	Between Groups	.611	3	.204	.234	.872
	Within Groups	119.847	138	.868		
	Total	120.458	141			
Y	Between Groups	.852	3	.284	.435	.728
	Within Groups	90.085	138	.653		
	Total	90.937	141			
Z	Between Groups	1.708	3	.596	.922	.432
	Within Groups	85.227	138	.618		
	Total	86.937	141			

من تحليل (ANOVA) بالجداول (12، 13) نجد أن

بشأن الفرض الأول

قيمة P-Value= 0.872 أكبر من 5 % هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة لمتغير سنوات الخبرة وهذا يعني أن الخبرة الأقل من 5 سنوات وأصحاب الخبرة من 5 إلى 10 سنوات وأصحاب الخبرة من 10 إلى 15 وأصحاب الخبرة 15 سنة فأكثر اتفقوا بشأن عدم صحة الفرض الأول ولذلك لأن متوسطات الرأي في الفرض الأول X أكبر من 3.

بشأن الفرض الثاني

قيمة P-Value= 0.728 أكبر من 5% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة لمتغير سنوات الخبرة وهذا يعني أن الخبرة الأقل من 5 سنوات وأصحاب الخبرة من 5 إلى 10 سنوات وأصحاب الخبرة من 10 إلى 15 وأصحاب الخبرة 15 سنة فأكثر اتفقوا بشأن صحة الفرض الثاني ولذلك لأن متوسطات الرأي في الفرض الثاني Y أكبر من 3.

بشأن الفرض الثالث

قيمة P-Value= 0.432 أكبر من 5% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة لمتغير سنوات الخبرة وهذا يعني أن الخبرة الأقل من 5 سنوات وأصحاب الخبرة من 5 إلى 10 سنوات وأصحاب الخبرة من 10 إلى 15 وأصحاب الخبرة 15 سنة فأكثر اتفقوا بشأن عدم صحة الفرض الثالث ولذلك لأن متوسطات الرأي في الفرض الثالث z أكبر من 3.

اختبار كروسكال ويلز لقياس الفرق بين المتوسطات

من اختبارات تحليل التباين أحادى الاتجاه السابقة تبين أنه لا توجد فروق معنوية بين فئات الدراسة حول الاتفاق بشأن فروض البحث سواء من حيث طبيعة العمل أو من حيث فئات الدرجة العلمية أو من حيث فئات سنوات الخبرة وبما أن الشرط الاساسي لإجراء اختبارات تحليل التباين هو أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وعليه ولضمان صحة النتائج نقوم بعمل اختبار كروسكال ويلز الغير معلمي للتأكد على النتائج التي توصلنا إليها.

أ) اختبار وجود اختلاف معنوي بين متوسطات الرأي بين الفئات الثلاثة المكونة للعينة حسب طبيعة العمل حول مدى الاتفاق بشأن الفرض الأول والثاني والثالث للدراسة باستخدام اختبار كروسكال ويلز.

جدول رقم (14)

Ranks

	VAR00028	N	Mean Rank
X	1.00	41	74.78
	2.00	30	83.27
	3.00	33	57.85
	4.00	38	70.53
	Total	142	
Y	1.00	41	77.27
	2.00	30	75.15
	3.00	33	59.11
	4.00	38	73.16
	Total	142	
Z	1.00	41	80.02
	2.00	30	71.48
	3.00	33	61.58
	4.00	38	70.93
	Total	142	

جدول رقم (15)

	X	Y	Z
Chi-Square	7.130	5.117	4.399
df	3	3	3
Asymp. Sig.	.068	163.	222.

نلاحظ أن مستوى الدلالة للفرض الأول تساوي 0.068 وللفرض الثاني 0.163 وللفرض الثالث 0.222 هم جميعا أكبر من 5% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة للعينة بشأن الاتفاق في الرأي حول عدم صحة الفروض الأول والثالث وصحة الفرض الثاني وذلك مع اختلاف طبيعة العمل لكل فئة وهذا ما أكده اختبار تحليل التباين سابقا.

ب) اختبار وجود اختلاف معنوي بين متوسطات الرأي بين الفئات الأربعة المكونة للعينة من حيث الدرجة العلمية حول مدى الاتفاق بشأن الفرض الأول والثاني والثالث للدراسة باستخدام اختبار كروسكال ويلز.

جدول رقم (16)

Ranks

	VAR00029	N	Mean Rank
X	1.00	63	78.67
	2.00	27	56.65
	3.00	30	72.33
	4.00	22	68.07
	Total	142	
Y	1.00	63	77.40
	2.00	27	63.39
	3.00	30	63.80
	4.00	22	75.05
	Total	142	
Z	1.00	63	77.61
	2.00	27	61.89
	3.00	30	70.12
	4.00	22	67.68
	Total	142	

جدول رقم (17)

	X	Y	Z
Chi-Square	6.264	4.446	3.682
df	3	3	3
Asymp. Sig.	.099	217.	298.

نلاحظ أن مستوى الدلالة للفرض الأول تساوي 0.099 وللفرض الثاني 0.217 وللفرض الثالث 0.298 هم جميعا أكبر من 5% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة للعينة بشأن الاتفاق في الرأي حول عدم صحة الفروض الأول والثالث وصحة الفرض الثاني وذلك مع اختلاف الدرجة العلمية لكل فئة وهذا ما أكده اختبار تحليل التباين سابقا.

ج) اختبار وجود اختلاف معنوي بين متوسطات الرأي بين الفئات الثلاثة المكونة للعينة من حيث سنوات الخبرة حول مدى الاتفاق بشأن الفرض الأول والثاني والثالث للدراسة باستخدام اختبار كروسكال ويلز.

جدول رقم (18)

Ranks

	VAR00030	N	Mean Rank
X	1.00	34	74.66
	2.00	52	74.13
	3.00	31	67.26
	4.00	25	67.00
	Total	142	
Y	1.00	34	75.87
	2.00	52	72.95
	3.00	31	62.24
	4.00	25	74.02
	Total	142	
Z	1.00	34	79.41
	2.00	52	69.38
	3.00	31	67.48
	4.00	25	70.14
	Total	142	

جدول رقم (19)

	X	Y	Z
Chi-Square	1.166	2.636	2.050
df	3	3	3
Asymp. Sig.	.761	451.	562.

نلاحظ أن مستوى الدلالة للفرض الأول تساوي 0.761 وللفرض الثاني 0.451 وللفرض الثالث 0.562 هم جميعا أكبر من 5% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة للعينة بشأن الاتفاق في الرأي حول عدم صحة الفروض الأول والثالث وصحة الفرض الثاني وذلك مع اختلاف الدرجة العلمية لكل فئة وهذا ما أكده اختبار تحليل التباين سابقا.

ولما كان هناك اتفاق بين جميع الفئات العينة من أكثر من وجه نظر حول صحة الفروض فإن ذلك يعطي دلالة على معنوية [جوهرية] صحة الفروض الأربعة.

خلاصة الدراسة

من التحليلات الإحصائية السابقة تبين عدم صحة فرض الأول وهو "لا توجد علاقة بين استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة وتوفير معلومات مالية محاسبية تتسم بالثقة والمصداقية وتساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات". حيث أثبت التحليل الإحصائي معنوية عدم صحة هذا الفرض سواء بالتحليل الوصفي أو باستخدام اختبار تحليل التباين أو اختبار كروسكال ويلز حيث تبين أن هناك اتفاق بين فئات العينة على وجود العلاقة بين استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة وتوفير معلومات مالية محاسبية تتسم بالثقة والمصداقية وتساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات.

أيضا تبين من تحليل فرض الدراسة الثاني وهو "لا توجد علاقة بين تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وزيادة ممارسات المحاسبة الابتكارية". حيث أثبت التحليل الإحصائي معنوية صحة هذا الفرض سواء بالتحليل الوصفي أو باستخدام اختبار تحليل التباين أو اختبارات كروسكال ويلز حيث تبين أن هناك اتفاق بين فئات العينة على صحة هذا الفرض.

أيضا تبين من تحليل فرض الدراسة الثالث وهو لا توجد علاقة بين الآليات المقترحة لتطبيق نموذج القيمة العادلة والحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية". حيث أثبت التحليل الإحصائي معنوية عدم صحة هذا الفرض سواء بالتحليل الوصفي أو باستخدام اختبار تحليل التباين أو اختبارات كروسكال ويلز حيث

تبين أن هناك اتفاق بين فئات العينة على وجود علاقة بين الآليات المقترحة لتطبيق نموذج القيمة العادلة والحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية..

أيضا تضمنت الدراسة تحليل وصفي لأغلب أسئلة البحث من حيث عشوائية الإجابة. كما أوضحت أيضا الدراسة مدى ثبات وصدق الإجابات على استمارات الاستقصاء.

النتائج والتوصيات

في ضوء الدراسة النظرية ومن خلال الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث يمكن استخلاص ما يلي:

أولا: نتائج البحث:

1. أكدت الدراسة أن معايير القيمة العادلة ليس لها علاقة بممارسات المحاسبة الابتكارية فمحاسبة القيمة العادلة بما وفرته من شفافية ساعدت على كشف ممارسات الإدارة للمحاسبة الابتكارية فهي إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت سوء الإدارة في المؤسسات التي حدثت بها الأزمات مثل قرارات منح الائتمان الخاطئة في البنوك.
2. ليست هناك مشكلة في محاسبة القيمة العادلة كنموذج للقياس وإنما المشكلة في جودة المعلومات التي يعتمد عليها النموذج وعدم توافرها مما يؤدي إلى الاعتماد على التقدير الشخصي وخاصة في حالة عدم وجود سوق كفء مما يعطي الفرصة للشركات إلى التلاعب والتضليل.
3. إن المعلومات التي توفرها محاسبة القيمة العادلة تؤدي إلى زيادة الثقة في القوائم المالية، وهي أكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية عن المعلومات التي توفرها التكلفة التاريخية لما تتميز بها من خاصية الملاءمة ولقابلية للمقارنة.
4. اللجوء إلى التقديرات الشخصية في محاسبة القيمة العادلة تمثل أهم صعوبة في التطبيق لذلك يجب توفير قواعد إرشادية واضحة ومحددة وملزمة لجميع دول العالم مع الرقابة الفعالة للتأكد من تطبيقها لتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية في الأسواق غير النشطة.

5. اتفقت الدراسة على أن هناك بدائل يمكن الاعتماد عليها في قياس القيمة العادلة، حيث يعتبر سعر السوق هو أفضل مقياس في حالة السوق النشط، وأسعار السوق للأصول المشابهة في حالة عدم وجود قيمة سوقية لتلك الأصول أما في حالة عدم توافر أسواق نشطة تستطيع الإدارة استخدام التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير أقرب.

6. وفيما يتعلق بالمعايير المحاسبية للقيمة العادلة يتضح أن هناك اختلاف بين المعايير في القياس والإفصاح المحاسبي حيث ركز المعيار الدولي رقم (39) على الاعتراف والقياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأوراق المالية) ودون أن يتطرق لكيفية القياس للقيمة العادلة بشكل تفصيلي ثم المعيار رقم (13) IFRS والمعيار المصري رقم (45) بعنوان قياس القيمة العادلة الذي جاء مطابقا للمعيار رقم (13).

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الأمريكية فقد اتجهت إصداراته إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة بشكل كامل وكان هناك تركيز على كيفية اختيار الطريقة الملائمة لقياس القيمة العادلة، وهذا التباين بين المعايير الدولية والإصدارات الأمريكية يخلق ثغرة تتمكن من خلالها الإدارات من التلاعب وتؤدي إلى تقليل الاتساق في المعلومات المحاسبية المتاحة وقابليتها للمقارنة.

7. التوسع في الإفصاح يعكس جميع المعلومات المتاحة وينعكس على دقة قياس القيمة العادلة مما يؤدي إلى الحد من التلاعب أو تقديم معلومات غير صحيحة.

8. الالتزام بالآليات التي تحقق دقة القياس المحاسبي مثل وضع معايير محددة تحكم عملية اختبار مدخل القياس المستخدم، وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية.

9. ليس هناك خلل في معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وإنما تكون في البعد الأخلاقي في العمل المحاسبي الذي يؤدي إلى ممارسة أساليب محاسبية ابتكارية تستغل فيها المعايير لتحقيق أغراض شخصية.

ثانيا: توصيات البحث

1. توصي الباحثة بضرورة وضع معايير عالمية موحدة تعالج اللبس والعجز في التطبيق العملي نموذج القيمة العادلة وتحدد القضايا المحاسبية لمواجهة الممارسة الابتكارية.
2. التركيز على خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي تستخدم في قياس القيمة العادلة التي إذا توافرت فإنها تحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية.
3. توصي الباحثة بضرورة توجيه اهتمام المنظمات المهنية بتوفير إرشادات سواء للمؤسسات المالية أو غيرها حول كيفية اختيار البديل المناسب لقياس القيمة العادلة من خلال إصدارات دورية أو النشر على موقعها على شبكة الانترنت.
4. عقد الندوات والمؤتمرات التي توضح آليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة لزيادة المصداقية في المعلومات المالية التي تعبر عن الأحداث الاقتصادية الحقيقية في المنشأة.
5. الاستمرار في تطبيق معايير محاسبية القيمة العادلة مع إجراء المزيد من البحوث لتطوير آليات قياس القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة والإفصاح عنها لتوفير معلومات تتصف بالجودة وتساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين.

مراجع البحث

أولا: المراجع العربية:

كتب:

1. حلمي عبد الفتاح، أحمد محمد أبو طالب، "دراسات في المحاسبة المالية"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2010/2009.

2. طارق عبد العال حماد، "المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة"، الدار الجامعية، 2003.

3. محمد زيدان إبراهيم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية في ضوء المعايير المحاسبية، بدون ناشر، 2016.

4. يحيى محمد أبو طالب، المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة، بدون ناشر، 2008.

دوريات:

1. أحمد حلمي جمعة، "تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة في تطوير البيانات والمؤشرات المالية في سوق عمان الدولي-دراسة تطبيقية مقارنة"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثامن والسبعون، 2011.

2. حنان جابر حسن، "دراسة تحليلية لنموذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة طبقا للمشروع المشترك بين FASB والـIASB وأثره على جودة المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية"، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة الأولى، العدد الأول، 2011.

3. خالد حسين أحمد، "استخدام القيمة العادلة في قياس الاستثمارات في الأوراق المالية وأثر ذلك على الفوائد المالية للبنوك"، حالة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ديسمبر، 2008.

4. خالد فتحي جابر، استخدام المحاسبة بسعر السوق كأساس لتقدير القيمة العادلة، دراسة تطبيقية الأسهم العقارية بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2014.

5. سيد عبد الفتاح صالح حسن، "تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2009.

6. سيد محمد السيد أحمد، "القيمة العادلة والأزمات المالية في الأسواق العالمية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2014.

7. طارق عبد العال حماد، "نموذج مقترح لقياس منفعة القوائم المالية في ضوء التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات المحاسبية، دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، عدد (1)، يونيو 2008.

8. عادل محمد القطاونة، هيثم ممدوح العبادي، "تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية، دراسة ميدانية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثاني والسبعين، 2009.

9. عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، "دراسة تحليلية لأثر العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على سوق الأسهم السعودية–دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني–المجلد الثالث، 2013.

10. عز الدين فكري، "المحاسبة عن القيمة العادلة في إطار المعايير المحاسبية وانعكاساتها في الأوراق المالية العالمية" مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الأول، يونيو 2009.

11. محمد زيدان إبراهيم، "مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 2003.

12. محمود عبد الفتاح محمود، "دراسة العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية"، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات والاستثمار العقاري، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثالث، 2012.

13. ناصر نور الدين عبد اللطيف، أثرا اختلاف بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية–دراسة حالة"، مجلة الدراسات المالية، والتجارية، كلية التجارة، جمعة بني سويف، العدد الأول، 2008.

14. يحيى أبو طالب، "القيمة العادلة بين الليل والنهار"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، عدد 3، السنة 19، أكتوبر 2015، ص 1-11.

رسائل علمية:

1. أحمد سليم محمد، "مشكلان القياس المحاسبي للقيمة العادلة للوحدة الاقتصادية لترشيد القرارات الاستثمارية-دراسة تطبيقية"، ماجستير، جامعة عين شمس، 2008.

2. سحر صبحي محمد، "المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية على شركات التأمين"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 2008.

3. عماد حسني محمد زهران، "مشكلات القياس والإصلاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية، دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005.

مراجع أخرى:

1. وزارة الاستثمار، معايير المحاسبة المصرية المعدلة، معيار المحاسبة المصري رقم (26): الأدوات المالية-الاعتراف والقياس، 2015.

2. وزارة الاستثمار، معايير المحاسبة المصرية المعدلة، معيار المحاسبة المصري رقم (45): قياس القيمة العادلة، 2015.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Alfred M. King, " Fair Value is Unfair", Financial Executive, vol 28, issue 5, June 2012.
2. Ashford C. Cheam "Fiar value Accounting: Its impact on financial Reporting and how it can be enhanced to provide more clarity and reliability of information for users of financial statements", International Journal of Business and social sciences , vol. 20, No. 20, November **2011.**
3. Bashar S. Alyassen and Husam Aldeen Al- kharfash, "Risk Relevance of Fair value income Measures under IAS39 and IAS 40", Journal of Accounting in Emerging Economics", vol. 1, issue 1,2011.
4. Bang Wee Goh, Dan Li, Jeffery Ng and Kevin Ow Young, "Marketv pricing of banks fair vlue assets reported under SFAS 157 since the 2008 financial crisis", Journal of Accounting and Public Policy, vol.34, issue 2, march- april 2015, ppl29- 145.
5. Benston, G.J., "The shortcoming of fair- value Accounting Described in SFAS 157", Journal of Accounting and public policy, 2008.
6. Dana Dvorakova, "Developments in Fair Value Measurements: Some IFRS 13 View", working paper registered at the Czech science foundation (GACR), 2013.
7. Ernst & Young, "Accounting for the credit crisis", part 2, July, available from http ://www. ev. com/ifrs.
8. Gonzalo R., John Slof and Margrita Torrent, "Assessing the impact of fair value accounting on financial statement analysis: A data envelopment analysis approach, Abacus, vol. 47, No.l, 2011

9. Gwiiliam, David., and Jackson, Richard, H.G., "Fair value in financial reporting : Problems and pitfalls in practice A case study analysis of the use of fair value at Enrom" Accounting Forum, 32, 2008, pp. 240-259.
10. Howard Altman, S FAS No. 157 "Fair Value Measurements". CAP Journal, December 12, 2007.
11. IASB, IASCF, International Financial Reporting Standard (IFRSs), Parti- International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom, 201
12. International Accounting standard Board, "Reclassification of Financial Assets Amendments to IAS 39 Financial Instruments: Recognition and Measurements and IFRS 7 financial Instruments: Disclosures", IAS 39& IFRS 7 Amendments, Landon, United Kingdom2015.
13. John Trussel M. and Laura Rose c., “Fair value Accounting and the current Financial crisis”, The CPA Journal, No. 7o. ABI/ Inform global, 2009
14. Krumwiede, T., et al., (2008), "Mortgage- Backed Securities and fair value accounting", The CPA Journal, May, pp. 30-38.
15. Landsman, Wayne. R, 2006,” Fair value accounting for financial instruments: Some implications for bank regulation”, Available at.http://www.bis.org/pub/work2009
16. Laux Christian, Luez Christian,2009, the Crisis of Fair Value Accounting : Making Sense of the recent debate, “ Working Paper No. 33, The University of Chicago. Booth School of Business.

17. Linda, Lain and John E. McEnroe, “is the trust the problem?” the CPA Journal, January 2010, p.p. 6-8
18. Stella so and Malclom Smith, 2009, "Value- Relevance of presenting changes in fair value of investment properties in the income statements: evidence from Hong Kong", Accounting and business Research, vol. 39. No. 2.
19. Thomas J. Linsmeier, “ Commentary: Financial Reporting and financial crisis: The case for Measuring financial instruments at fair value in the financial statements “ Social Science Research Network (SSRW) available at http://ssm/abstract=1775141, December 2010, P.7.
20. Trussel John M. Rose Laura C., 2009, "Fair Value accounting and the current financial crisis", The CPA Journal No. 79 ABI/ INFORM Global.
21. Yulia Frolova and John Dixon Young, “Accounting for good governance: The fair value challenge”- Corporate governance, vol. 13, issue 3, 2013

Websites

1. www.iasplus. com/en/standards/ias/ias3 9
2. www.fasb.org/pdf/fasl57.pdf
3. www.duffandphelps.com
4. www.iasplus.com
5. www.deloitte.com
6. www.fasb.org/pdf/fas107.pdf
7. www.iasplus,com/en/stagndards/igrs/ifrs13.
8. www.IASB,Finacial Accounting standard Board.
9. www.FASB, Financial Accounting standard Board.

ملحق البحث

استمارة استقصاء

بحث بعنوان

آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية

في استخدام القيمة العادلة

(دراسة ميدانية)

السيد الأستاذ الفاضل/

تحية طيبة وبعد،،

أحيط سيادتكم علما بأنني أقوم بإعداد بحث بعنوان آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة (دراسة ميدانية)

وترغب الباحثة في دعوة سيادتكم لمشاركة في إتمام البحث، حيث يتوقف إتمام البحث بشكل كبير على تعاونكم من خلال استيفاء بيانات قائمة الاستقصاء ونؤكد لسيادتكم أن هذه البيانات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم لإتمام البحث

د/ غادة أحمد نبيل إبراهيم

مدرس بكلية الإدارة والاقتصاد

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

أولا البيانات العامة عن استمارة الاستقصاء:

1-المركز الوظيفي

معد للقوائم المالية ☐ محلل مالي ☐

مراجع داخلي ☐ مستثمر ☐

2-المؤهل العلمي

بكالوريوس ☐

دبلوم ☐

ماجستير ☐

دكتوراه ☐

3-عدد سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐

من 10 إلى أقل من 15 سنة ☐ من 15 سنة إلى أكثر ☐

ثانيا: استمارة الاستقصاء:

المطلوب: وضع علامة (√) أمام الاختبار الذي تراه مناسبا لكل سؤال:

1. هل تطبيق نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة للمستثمرين لأنه يؤدي إلى إظهار القيمة الحقيقية في حين يعترض البعض بأنه أقل موثوقية خاصة في حالة عدم وجود سوق نشط وأنه يساهم في الممارسات المحاسبية الابتكارية. برجاء وضع مدى موافقتك على العبارات التالية.

	بيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	توفير البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قدرة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ القرارات					
2	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية					
3	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية					
4	يؤدي استخدام نموذج القيمة العادلة في القياس إلى إظهار القيم الحقيقية للأصل والالتزامات والحكم الأفضل على القدرة الربحية للمنشأة					
5	استخدام أسس مختلفة في القياس مثل (تكلفة تاريخية) (القيمة العادلة) (نموذج إعادة التقييم) يؤدي إلى ممارسات محاسبية ابتكارية وقوائم مالية احتيالية لأنها تعتمد					

	بيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	على نية الإدارة وتقديرها.					
6	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود قائمة المركز المالي وانعكاسات التقييم في قائمة الدخل.					
7	يؤثر مفهوم القيمة العادلة الذي يبنى على افتراضات عديدة خاصة في حالة عدم وجود سوق نشط على جودة القوائم المالية					
8	يوفر استخدام نموذج القيمة العادلة معلومات مفهومة بشكل أفضل لدى المحاسبين والمتخصصين.					
9	الاعتماد على التكلفة التاريخية يزيد من جودة التقارير المالية لأنه مفهوم واضح ومستقر وأكثر موثوقية					
10	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي					

2. **هل هناك علاقة بين المحاسبة عن القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية:**

م	بيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	هل ترى أن السبب الرئيسي لانتشار ممارسات المحاسبة الابتكارية هو عدم كفاية وعدم جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة لتقيم الأصول وليست معايير المحاسبة عن القيمة العادلة					
2	هل ترى أن استخدام نموذج القيمة العادلة في قياس الأصول لم يكن السبب في ممارسات المحاسبة الابتكارية (إنما كان السبب هو سوء استخدام هذا النموذج من قبل مجالس إدارة الشركات)					
3	هل ترى أن افتقار إدارات الشركات للرقابة والإشراف ونقص الخبرة وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تعتمد على الإفصاح والشفافية في إظهار المعلومات هي التي تؤدي إلى المحاسبية الابتكارية وليس معايير محاسبة القيمة العادلة					
4	هل ترى أن العودة إلى مبدأ التكلفة التاريخية والتوقف العمل بمعايير القيمة العادلة سوف يعمل على الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية					
5	هل ترى أن استخدام نموذج القيمة العادلة يعطي بيانات مالية عن آخر تقييم عادل لبنود الميزانية وانعكاس هذا التقييم على قائمة الدخل يؤدي إلى الحد من الممارسات الابتكارية الخاصة بالتلاعب في توقيت					

م	بيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	الاعتراف بالإيرادات					
6	هل ترى أنه للكشف عن أساليب التلاعب باستخدام الممارسات الابتكارية يتطلب الاستمرار في استخدام محاسبة القيمة العادلة في قياس الأصول حيث أثبتت بعض الدراسات أن استخدام محاسبة القيمة العادلة ساهمت في الكشف عن التلاعب والممارسات الخاصة وليست هي السبب في حدوث تلك الممارسات					
7	هل ترى أن استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة يعطي تحليلات كافية تساعد المستثمرين على فهم القوائم والتقارير المالية وتحميهم من الممارسات الابتكارية					
8	هل ترى أن إلغاء معايير القيمة العادلة سوف يقلل الثقة في مدى مصداقية البيانات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية					

3. **هل الآليات المقترحة لدقة قياس القيمة العادلة تحد من ممارسات المحاسبة الإبتكارية؟**

م	بيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	وضع معايير محددة تحكم عملية اختيار مدخل القياس المستخدم في ظل تعدد المداخل المستخدمة لقياس القيمة العادلة مثل السعر المستمد من الأسواق النشطة للأصول والالتزامات والأسعار المستمدة من أصول والتزامات متشابهة والأسعار التي تعتمد على الحكم الشخصي للحد من التلاعب واستخدام الأساليب الابتكارية					
2	في حالة عدم وجود سوق نشطة لا يتم اللجوء إلى التقدير الشخصي وإنما يجب استخدام القيمة المخصوصة للتدفقات النقدية كأساس للقياس وهذا يقلل من ممارسات المحاسبة الابتكارية					
3	التركيز على خصائص وجودة المعلومات المحاسبية التي تساعد على دقة قياس القيمة العادلة التي إذا ما توافرت تحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية					
4	التوسع في الإفصاح بحيث يشمل المعلومات الغير مالية من خلال عمل إفصاحات تفصيلية ضمن التقارير المالية تعكس جميع المعلومات المتاحة مما يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة ويمنع التلاعب في المقياس أو تقديم معلومات غير واضحة					
5	تدعيم الإفصاح الالكتروني الذي يوفر معلومات مالية وغير مالية في التوقيت المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق مستوى ملائم للمعلومات مما يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة ويستطيع أن يكشف الممارسات الابتكارية					
6	دعم البعد الأخلاقي في العمل المحاسبي وتوفير					

م	بيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	معايير أخلاقية حاكمة ومطبقة بدقة حيث أن الخلل ليس في معايير القيمة العادلة وإنما تكون في الأساليب المتبعة في التطبيق					
7	الالتزام بمعايير أساسية في قياس القيمة العادلة يحد من الممارسات الابتكارية مثل الأخذ في الاعتبار التوزيعات النقدية ومعدل نموها وكذلك المخاطر التي تؤثر على تحديد ومقياس القيمة العادلة					
8	إعداد نموذج موضوعي لقياس القيمة العادلة يسمح النموذج بقياس الأصول بقيمتها الفعلية وحسب الفرق بين سعر السوق والقيمة الفعلية وإظهار الفرق في قائمة الدخل مع الإفصاح الشامل للتسوية الإيضاحات المتممة					
9	وضع معايير عالمية محددة لتحديد القضايا المحاسبية وتحديد دور معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في مواجهة تلك الممارسات الابتكارية والعمل على تلاشيها					
10	الالتزام بالدليل الاسترشادي الذي أصدرته مجلس معايير المحاسبة الدولية عن كيفية تطبيق قياس القيمة العادلة في حالة سوق غير نشطة لعدم إعطاء الفرصة للشركات للتلاعب					
11	تطبيق الحوكمة الرقابية على الإدارة للحد من التلاعب بالمعلومات الداخلية وتماثل المعلومات في الأسواق بين المستثمرين يساعد على دقة قياس القيمة العادلة بعيدا عن الممارسات الخاطئة والتلاعب					